الجمهورية اللبنانية

وزارة التعليم المهني والتقني

مجلس الانماء والاعمار

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

تقرير للصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي

عن

مشروع المدارس المهنية والتقنية

اعداد

المكتب الاستشاري
سمير خيرالله و شركاه

حزيران ١٩٩٥

المحتوى

١ - مقدمّة

٢ - قطاع التعليم في لبنان

٣ - التعليم الرسمي

٤ - التعليم المهني والتقني

٥ - مشروع المدارس المهنية والتقنية
٥ . ١ - مبرّرات المشروع
٥ . ٢ - المبادىء والأسس التوجيهية
٥ . ٣ - خلاصة المشروع
٥ . ٤ - التوزيع الجغرافي

ملحق: إطار تنفيذ المشروع
١ - الجهة المستفيدة: وزارة التعليم المهني والتقني
٢ - الجهة المنفذة: مجلس الإنماء والإعمار

١ - المقدمّة

منذ الإستقلال، ورغم القيام بمحاولات عدّة لوضع مشاريع للتنمية، جاءت النتائج متواضعة وغير كافية في كثير من المناطق، كما كان للحرب التي دامت سبعة عشرة سنة تأثير مباشر في إيقاف تنفيذ الكثير من المشاريع المنوي إقامتها وفي تدمير البنية التحتيّة القائمة أو في تعطيل تأهيلها، ممّا أوصل معظم المناطق اللبنانيّة إلى مستوى لا يتلاءم وتوفير الحدّ الأدنى من عناصر الحياة الكريمة للمواطن. وبالتالي يستدعي الأمر القيام بعمليّة إنقاذ سريعة لأوضاع الكثير من المناطق.

يمثّل لبنان وضع الدول النامية التي تنعم بمخزون من المعرفة والطاقات البشريّة، إنّما يشوبه ضعف في هيكليّته العامّة والتوجيه. وقد زادت حوادث الحرب من هذا الضعف، وبات من الضروري بذل الجهود المكثّفة لتنمية قطاعاته المختلفة والنهوض بمناطقه المتضرّرة. كان لبنان قبل الحرب الأخيرة، وكغيره من البلدان النامية، يحتاج إلى وضع وتنفيذ برامج تخدم التنمية الشاملة. غير أنّه لم يُنفّذ الكثير من هذه الدراسات، وما نُفّذ منها لم يشمل سوى بعض المناطق.

إنّ معالجة النتائج المدمّرة للأحداث لا تتوقف عند حدّ بناء ما تهدّم، بل ينبغي أن تتعدّاه إلى التنمية الشاملة لكلّ لبنان وعلى المستويات كافةً. إنّ الهدف الرئيسي للإنقاذ يجب أن يتطرّق أوّلاً لمعالجة النقص في الإحتياجات الأساسيّة للسكّان عن طريق مشاريع صغيرة محليّة ملحّة، يمكن أن تشكّل جزءاً عضويّاً في شبكة مشاريع ضمن خطّة إنمائيّة شاملة. لكن، ومن جهة ثانية، يجب أن تتخطّى عمليّة الإنقاذ هذا الهدف الآني هادفة إلى تشجيع وتوجيه استخدام الطاقات المتوافرة في لبنان بغية إخراجه من حربه الطويلة المدمّرة، ووضعه مجدّداً على طريق

الإنتاج. وبفضل المساعدات التي يأمل لبنان الحصول عليها من الداخل والخارج، يمكنه أن ينهض وينضمّ إلى الدول والمؤسّسات المشاركة في بناء الإنسانيّة.

من هذا المنطلق، قام مجلس الإنماء والإعمار، وبتوجيه من الحكومة اللبنانيّة، بإعداد خطّة إنمائيّة متكاملة اصطلح على تسميتها الخطّة العشريّة للإنماء والإعمار: "آفاق ٢٠٠٠". وتشمل مختلف القطاعات والخدمات من تربويّة وصحّيّة وإجتماعيّة ومشاريع إنمائيّة وإقتصاديّة بالإضافة إلى مشاريع عدّة لتأهيل وتطوير البنية التحتيّة.

يحتلّ قطاع التعليم مركزاً مرموقاً في الخطّة العشريّة هذه من خلال عدّة مشاريع تربويّة لا سيّما مشروع "تجميع المدارس الرسميّة" الذي يتناول قطاع التعليم العام ما قبل الجامعي بمراحله الثلاث الإبتدائيّة، التكميليّة والثانويّة، ومشروع "المدارس المهنيّة والتقنيّة" الذي يهدف إلى تنمية وتشجيع التعليم والتأهيل المهني والتقني. وتبلغ القيمة الإجماليّة لهذين المشروعين حوالي ١،٣٠٠ مليون دولار أميركي.

لا شكّ أنّ الأهمّيّة القصوى التي تعيرها الخطّة العشريّة لقطاع التربية والتعليم عموماً، ولقطاع التعليم المهني والتقني خصوصاً، تتماشى مع الدور الرائد والأساسي المطلوب من هذين القطاعين الإلمام به في ورشة إعادة إعمار وتنمية المجتمع والإقتصاد اللبناني. فلبنان يمرّ اليوم في فترة إنعاش وإعادة تنظيم لهيكليّته الإقتصاديّة إضافة إلى انطلاقة نشطة يشهدها قطاع البناء لا بدّ أن تليها حركة مماثلة في مجمل القطاعات الإقتصاديّة الأخرى لا سيّما الصناعيّة والإنتاجيّة منها.

فالصناعي اليوم هو في طور دراسة كيفيّة تحديث إنتاجه ومعدّاته بعد ركود دام أكثر من عشرين عاماً ممّا أدّى إلى تردّي مستوى التجهيزات الصناعيّة كما أظهر الإحصاء الصناعي لعام ١٩٨٥، إذ تبيّن أنّ حوالي ٣٥٪ فقط من التجهيزات الصناعيّة تعود إلى أقلّ من ١٥ عاماً من الآن. كذلك الأمر بالنسبة للشركات الصغيرة والتي تُعتبر العمود الفقري للإقتصاد اللبناني والتي تجد صعوبات جمّة في التعامل والتأقلم مع التقنيّات الجديدة كالمعلوماتيّة والمكننة. أضف إلى ذلك المشاكل والصعوبات التي يواجهها قطاع الخدمات والصيانة في

تعاملـه مـع التطـوّر التكنولوجـي السـريع ومماشـاته فـي مجمـل الميـادين مـن صيانـة السـيّارات والمركبـات إلـى المعـدّات والأدوات الكهربائيّـة والميكانيكيّـة الحديثـة. كـلّ هـذا سـببه افتقـار سـوق العمـل اللبنـاني إلـى اليـد العاملـة المتخصّصـة بالإضافـة إلـى سـوء تدريـب وتخصيـص العمّـال الفنّيّـين والمهـرة المحلّيّـين، وممّـا أدّى إلـى تزايـد فـي الإسـتعانة بخـبراء مـن الخـارج فـي شـتّى القطاعـات الإقتصاديّـة.

وللتـأكيد علـى مـا سـبق، تجـدر الإشـارة إلـى أنّ التحـاليل للواقـع الـتربوي الراهـن تشـير إلـى أنّ أكـثر مـن ٧٥٪ مـن مجمـوع الإلتحـاق السـنوي للتلاميـذ بالقطـاع التعليمـي العـام، أي مـا يـوازي حاليّـاً حوالـي ٥٥ ألـف طـالب سـنويًا، ينسـابون إلـى خـارج النظـام التعليمـي المعمـول بـه مـن دون إتمـام مرحلـة تعليميّـة معيّنـة ويدخلـون سـوق العمـل غـير مؤهّلـين رسـميًا أو علميّـاً لذلـك. وتشـير التحـاليل نفسـها إلـى أنّ حوالـي ٣٥٪ مـن هـؤلاء ينتقلـون مـن المرحلـة الإبتدائيّـة مباشـرةً(راجـع الرسـم البيـاني "التوزيـع الحـالي للتلاميـذ" المبيّـن فـي الفصـل الخـامس مـن هـذا التقريـر).

إنّ التطلّـع إلـى مسـتقبل لبنـان هـو بمثابـة إلقـاء نظـرة علـى هـذا العـدد الهـائل مـن الشـباب والـذي يتوقـف تطـوّر الإقتصـاد اللبنـاني علـى مـدى خبرتـه وجدارتـه المهنيّـة. هـذا الشـباب الـذي يجـب مسـاعدته علـى تـأمين الحـدّ الأدنـى مـن العيـش الكريـم إذا مـا أردنـا اسـتخدام كـلّ الطاقـات المتوافـرة فـي لبنـان لإعـادة إعمـاره. إنّ هـذا الشـباب هـو الكـنز الحقيقـي للبنـان اليـوم ولبنـان الغـد وهـو مـا يُعـرف ب"الرأسـمال البشـري" والـذي يـوازي أو حتّـى يفـوق رأس المـال أهميّـة فـي تطويـر وتنميـة الإقتصـاد.

٢ - قطاع التعليم في لبنان: نبذة عامة

يشتهر اللبنانيون بإقبالهم منذ القديم على العلم والمعرفة بشغف كبير. وإثر الحرب العالميّة الأولى إنتظم التحصيل العلمي في قطاع حكومي الى جانب القطاع الخاص، وراح يزدهر ويُصيب رواجا مشهودا وشموليّة متزايدة بحيث راحت المدارس تنتشر في أصقاع البلاد بسهولة كبيرة وبترحيب حماسي من الأهلين.

وما لبثت الدولة أن وعت دورها المُميّز ومسؤوليّتها الراجحة في هذا القطاع، فراحت، خاصّة بعد الإستقلال، تستجيب بسهولة نسبيّة لمطالبات المواطنين فتُنشئ المدارس بأعداد متزايدة وتعمل إجمالاً في وحي من إجباريّة وشموليّة التعليم وانطلاقاً من كونها هي المسؤول الأوّل عن تأمين العلم، تحثّها باستمرار الضغوط الشعبيّة والمراجعات السياسيّة، بحيث ازدهر قطاع التعليم الرسمي بشكل مدهش بعد العام ١٩٤٣.

غير أنّ قطار الإزدهار والنموّ انطلق مسرعاً قبل أيّ تخطيط، مُستبقاً كلّ استراتيجيّة أو برنامج عمل، فكانت تدفعه روح الفروسيّة الأبويّة غالباً والإستجابة العشوائيّة مراراً، ممّا أثار، إلى جانب الترحيب، مشاكل متعدّدة ومتنوّعة وحادّة وتسبّب بشكاوى عارمة من الأهلين والادارة على حدّ سواء.

وعت الدولة هذه المشاكل فأوعزت اعتباراً من العام ١٩٦٨ بإجراء دراسات جدّيّة حول الوضع التعليمي الرسمي والخاص في جميع أنحاء البلاد. وقد جاءت الدراسات دقيقة وشاملة ومبنيّة على معطيات إحصائيّة، وخلصت إلى

مقترحات مسندة اتُّفق على رصفها تحت عنوان "تجميع المدارس الرسميّة". إعتمدت الدولة هذا المشروع، وأقرّت بجدواه بعثات اليونسكو والبنك الدولي للإنماء والتعمير، كما وافق البنك الدولي على تمويل بناء وتجهيز مجموعة أولى من مدارس المشروع. وبالواقع طرحت الدولة على التلزيم صفقة لإنشاء وتجهيز ٦٣ مدرسة ابتدائيّة ومتوسّطة في الربع الأول من العام ١٩٧٥ الا أنّ اندلاع الأعمال الحربيّة حال دون إتمام المشروع.

٢ . ١ - مشاكل القطاع:

أمّا اليوم، فيعاني قطاع التعليم في لبنان من عدّة مشاكل، منها قديم ومنها جديد نتيجة المحنة الأمنيّة التي استمرّت زهاء ٧١ عاما، ويمكن إيجازها تحت العناوين التالية:

أ - أوّل هذه المشاكل الإدارة التربويّة. يكفي أن نذكّر في هذا المجال أنّ التنظيم الحالي لهذه الإدارة يعود تاريخه إلى العام ١٩٥٩، أي إلى ما يناهز النصف قرن، وإذا ما أدخلت في ما بعد تعديلات على هذا التنظيم، فإنّها، باستثناء ربّما قرار إنشاء وزارة مستقلة للتعليم المهني والتقني، كانت تأتي بطيئة ومُجتزأة وخجولة، بل إنّ بعضها لم يُطبّق حتّى اليوم، أو إذا ما طبّق فلكي يضيف مشكلة جديدة في الإدارة بدل أن يجعل منها أداة لحلّ المشاكل.

ب - ثنائيّة تذهب أحيانا إلى حدّ القطيعة بين ما اصطلح على تسميته بالتعليم الخاص والتعليم الرسمي، وتعدّد في أشكال التنشئة الوطنيّة بتوزّع المدارس على ما هو أجنبي متعدّد الإتّجاهات، وأهلي ذو طابع طائفي، وفردي ذو طابع إستثماري، ورسمي لم يُعط الدعم الكافي من قبل الدولة والمجتمع.

ج - وجود عدد كبير من المعلّمين غير المُعدّين أصلاً للتعليم.

د - سوء الأبنية المدرسيّة في القطاع الرسمي على العموم، حيث غالبيّة هذه الأبنية هي مُستأجرة وغير مصمّمة لتكون مدرسة، وفي القطاع الخاص إلى حدّ ما وخاصّة في المرحلة الإبتدائيّة والمرحلة التكميليّة.

ه - نقص في الوسائل والمعينات التربويّة، كالمختبرات العلميّة والمكتبات وغيرها، وعجز الأكثريّة الساحقة من المدارس على تأمينها.

و - وجود نسبة كبيرة من التلاميذ الذين يعيدون صفوفهم مرّةً أو أكثر أو الذين يتركون المدرسة قبل إنهاء مرحلة تعليميّة معيّنة، أو الذين تزيد أعمارهم عن العمر الطبيعي المقرّر لكلّ سنة منهجيّة. وتنتشر هذه الظاهرة بصورة خاصّة في المرحلة التكميليّة، وفي المرحلة الثانويّة إلى حدّ ما، ولعلّ أبرز الأسباب لهذه الظاهرة هو غياب التوجيه التعليمي عموماً وفي ما يختصّ بالتعليم المهنيّ والتقنيّ خصوصاً، أو النقص الهائل في هذين المجالين.

ز - تدنّي في المستوى التعليمي والتربوي وفي مختلف المراحل والموادّ والذي زادته الأحداث خطورةً، حتّى صرت ترى الطالب اللبناني غير متمكّن من لغته الأمّ فكيف باللغات الأجنبيّة التي كانت دوماً عدّته في التعرّف على التطوّرات العلميّة والإنفتاح على العالم.

ح - تقليديّة المناهج التربويّة في جميع أنواع التعليم ومراحله واعتماد طرق تعليميّة قديمة أقلعت عنها معظم الدول حتّى النامية منها.

ط - عدم ربط التعليم جدّياً بحاجات الحياة وبالنشاطات الإقتصاديّة والإجتماعيّة وبالتنمية العامّة في المجتمع. فالإنتفاع من العلم والمعرفة وإعداد أجيال قادرة على التكيّف مع التغيير والتقدّم العلميّ السريع، وضمان انتقال مرن من المدرسة إلى سوق العمل، وكلّها أمور أصبحت من بديهيّات العمل التربويّ وهي أمور لم تعرها التربية اللبنانيّة الإهتمام المطلوب ولعلّ أفضل برهان على ذلك كون النظام التعليمي الحاليّ يتميّز بتخريج حملة الشهادات ومن العاطلين عن العمل أيضاً.

ي - أخيراً وليس آخراً، الهدر في الإنفاق. فإذا أخذنا سنة ١٩٨٢-١٩٨٣ أساساً، وهو آخر عام تتوفر لنا عنه إحصاءات دقيقة، وفيه

كانت العملة اللبنانيّة لا تزال تُعتبر بحقّ من العملات الصعبة في العالم، لتبيّن لنا أنّ مجموع ما أنفقه اللبنانيّون على التعليم في القطاعين العام والخاص يبلغ حوالي ٧٥٠ مليون دولار أميركي وأنّ أكثر من ثلاثة أرباع هذا المجموع أمّنه اللبنانيّون الذين يُرسلون أولادهم إلى مدارس القطاع الخاص. إنّ نسبة الإنفاق على التعليم هذه تمثّل حوالي ١٥٪ من الدخل القومي العام، وهي نسبة تكاد تصل إلى أيّة نسبة مماثلة في كثير من الدول الصناعيّة والمتقدّمة في العالم

٢ . ٢ - وقائع وأرقام:

تتناول هذه الفقرة عرضاً موجزاً لأوضاع القطاع التعليمي في لبنان بشقيه الرسمي والخاص مع بيان أعداد المؤسّسات التربويّة فيه وأعداد طلابها وتلامذتها من جهة ومعلميها وأساتذتها من جهة ثانية. كما يقدّم الرسم البياني المرفق عرضاً لتطوّر القطاع بين عامَي ١٩٨٠ و ١٩٩٣ .

٢ . ٢ . ١ - المؤسّسات التعليميّة:

يبلغ عدد المؤسّسات التعليميّة العاملة خلال العام الدراسي ١٩٩٢-١٩٩٣ ألفين وستماية وثمانية عشرة (٢،٦١٨)، وهي تتوزّع بين القطاعين الرسمي والخاص بنسبتين متقاربتين: ٥٥٪ للأول و٤٥٪ للثاني. يشكّل هذا العدد بمجمله النسب الآتية:

- ٩٠٪ للتعليم العام
- ٩٪ للتعليم المهني والتقني
- ١٪ للتعليم الجامعي

يُلاحَظ أنّ مؤسّسات التعليم العام هي الأكبر عدداً بالقياس إلى مؤسّسات التعليم الجامعي والتعليم المهني والتقني، وهذا أمر طبيعي إلى حدّ ما لأنها تقوم بخدمة فئة أوسع من الطلاّب، إلاّ أنّه لا شكّ في أنّ نسبة التعليم المهني والتقني متدنّية خاصّة إذا أخذنا في الإعتبار الحجم الوسطي لكلّ من المؤسّسات التي هي على الشكل التالي:

- ٣١٠ تلاميذ للمؤسّسة الواحدة في التعليم العام
- ١٨٥ تلميذ للمؤسّسة الواحدة في التعليم المهني والتقني
- ٤،٩٢٧ تلميذ للمؤسّسة الواحدة في التعليم الجامعي

٢ . ٢ . ٢ - أعداد التلاميذ:

ينتسب إلى قطاع التعليم في لبنان ثمانماية وستّة وستّون ألف ومايةٍ وسبعة وثلاثون تلميذاً وطالباً (٨٦٦،١٣٧) وهم يتوزّعون على كلّ من أنواع التعليم على الشكل التالي:

- ٨٥٪ في التعليم العام ما قبل الجامعي.
- ٥٪ في التعليم المهني والتقني.
- ١٠٪ في التعليم الجامعي.

وهنا يظهر ضعف موقع التعليم المهني والتقني ضمن قطاع التعليم ككلّ بشكل أوضح.

و بالإستناد إلى الأرقام ذاتها، نلاحظ أنّ نسبة الإنتساب إلى مؤسّسات التعليم الخاص تتجاوز بكثير النسبة التي سجّلتها المؤسّسات الرسميّة. ففي الأولى هناك ٦٨٪ من مجموع التلاميذ وفي الثانية ٣٢٪ فقط، ممّا يُظهر قلّة فاعليّة مؤسّسات القطاع الرسمي إذا ما اعتمدنا الحجم الوسطي للمؤسّسة كمؤشّر عام والذي هو على الشكل التالي:

- ١٨٧ تلميذاً للمؤسّسة الواحدة في التعليم الرسمي ما قبل الجامعي.
- ٤٦٣ تلميذاً للمؤسّسة الواحدة في التعليم الخاص ما قبل الجامعي.

٢ . ٢ . ٣ - الهيئة التعليميّة:

يقوم بالعمليّة التربويّة في لبنان ثمانية وسبعون ألف وسبعة وستّون معلّماً وأستاذاً (٧٨،٠٦٧)، ٤٧ في المائة منهم ينتسبون إلى القطاع الرسمي و ٥٣ في المائة ينتسبون إلى القطاع الخاص. أمّا متوسّط عدد التلاميذ للمعلّم الواحد فهو على الشكل التالي:

- ١١،٩ تلميذاً للمعلّم الواحد في قطاع التعليم العام ما قبل الجامعي.
- ٨،٢ تلميذاً للمعلّم الواحد في قطاع التعليم المهني والتقني.
- ٧،٨ تلميذاً للمعلّم الواحد في قطاع التعليم الجامعي.

وإنّ هذه المعدّلات العامّة دليل يخفي الكثير من الوقائع، وقد يكون أهمّها الهدر الكبير الذي يطال قطاع التعليم الرسمي كما تُظهرها معدّلات عدد التلاميذ للمعلّم الواحد والتي هي على الشكل التالي:

- ٧،٨ تلميذاً للمعلّم الواحد في قطاع التعليم الرسمي ما قبل الجامعي.
- ١٦،١ تلميذاً للمعلّم الواحد في قطاع التعليم الخاص ما قبل الجامعي.

الخطوط العريضة للقطاع

قدرة الإستيعاب الحالية

- ٨٦٦ ألف تلميذ
- ٧٣٤ ألف تلميذ في التعليم العام
- ٤٥ ألف تلميذ في التعليم المهني و التقني
- ٨٩ ألف تلميذ في التعليم الجامعي

عدد المدارس

- ٢.٦١٨ ألف مدرسة
- ٢.٣٦١ ألف مدرسة في التعليم العام
- ٢٣٩ ألف مدرسة في التعليم المهني و التقني
- ١٨ ألف معهد في التعليم الجامعي

التوزيع الجغرافي للتلاميذ و الهيئة التعليمية

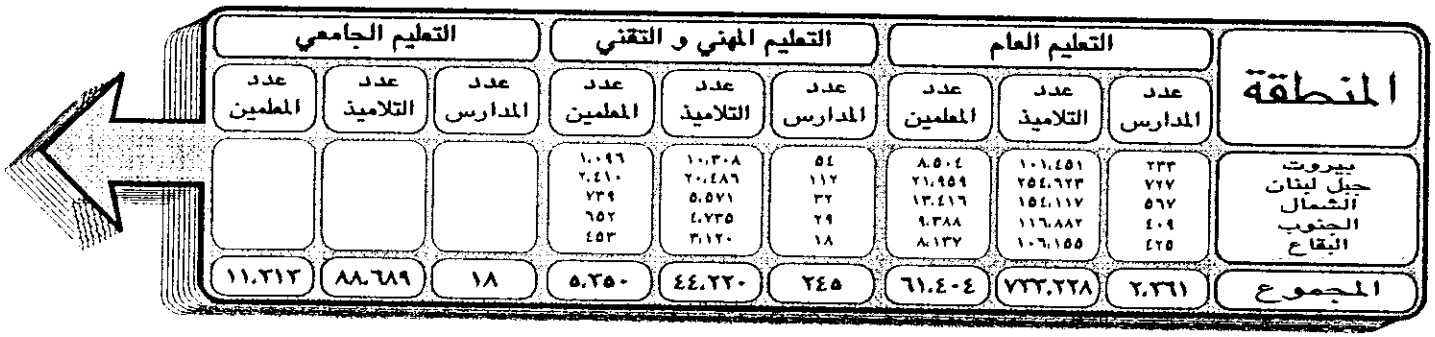

المنطقة	التعليم العام			التعليم المهني و التقني			التعليم الجامعي		
	عدد المدارس	عدد التلاميذ	عدد المعلمين	عدد المدارس	عدد التلاميذ	عدد المعلمين	عدد المدارس	عدد التلاميذ	عدد المعلمين
بيروت	٢٣٣	١٠١،٤٥١	٨،٥٠٤	٥٤	١٠،٣٠٨	١،٠٩٦			
جبل لبنان	٧٢٧	٢٥٤،٦٢٣	٢١،٩٥٩	١١٢	٢٠،٤٨٦	٢،٤١٠			
الشمال	٥٦٧	١٥٤،١١٧	١٣،٤١٦	٣٢	٥،٥٧١	٧٣٩			
الجنوب	٤٠٩	١١٦،٨٨٢	٩،٣٨٨	٢٩	٤،٧٣٥	٦٥٢			
البقاع	٤٢٥	١٠٦،١٥٥	٨،١٣٧	١٨	٣،١٢٠	٤٥٣			
المجموع	٢.٣٦١	٧٣٣،٢٢٨	٦١،٤٠٤	٢٤٥	٤٤،٢٢٠	٥،٣٥٠	١٨	٨٨،٦٨٩	١١،٣١٣

تطور عدد التلاميذ (لا يشمل تعليم الجامعي)

القطاع	سنة ١٩٨٠	سنة ١٩٩٠	سنة ١٩٩٣
الرسمي	٣١٨,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	٢٤٩,٠٠٠
الخاص	٤٩٧,٠٠٠	٥٢٥,٠٠٠	٥٣٠,٠٠٠
المجموع	٨١٥,٠٠٠	٨٢٥,٠٠٠	٧٧٩,٠٠٠

إندلاع احداث امنية

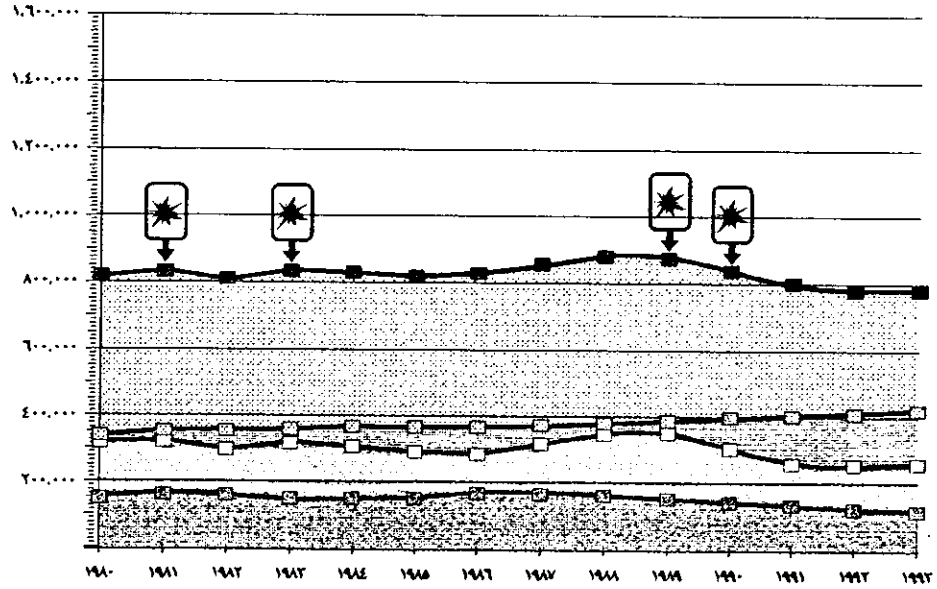

القطاع
- المجموع
- خاص
- رسمي
- خاص مجاني

سنة ١٩٩٣

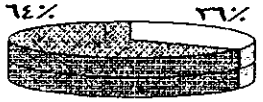

سنة ١٩٩٠

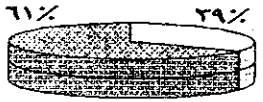

سنة ١٩٨٠

٣ - التعليم الرسمي

تتولى شؤون قطاع التعليم الرسمي في لبنان ثلاثة وزارات مستقلة:

- وزارة التربية الوطنيّة.
- وزارة التعليم المهني و التقني.
- وزارة الثقافة و التعليم العالي للتعليم الجامعي.

يعاني القطاع التعليمي الرسمي من عدّة مشاكل يمكن إيجازها كما يلي:

١ - سوء في التوزيع الجغرافي للمدارس.

٢ - تقصير المدارس المتوافرة عن تلبية حاجات وطلبات الدساكر حيث هي قائمة.

٣ - قلّة المدارس الرسميّة والمؤسّسات التعليميّة في مناطق معيّنة.

٤ - عدم ملاءمة الموقع لعدد كبير من المدارس.

٥ - عدم كفاية التجهيزات والمساحات لأغلب المدارس التي كانت تقوم في دور مُعَدّة للسكن أصلاً ومُستأجَرة من قبل الدولة.

٦ - نقص في تأهيل المعلّمين يعيقهم عن مواكبة التطوّر المتسارع في أصول ووسائل التعليم.

٧ - غياب التعليم المهني والتوجيه التعليمي او النقص الهائل في هذين المجالين.

وبفعل الأعمال الحربيّة التي تتالت في البلاد منذ العام ١٩٧٥، مُني القطاع التعليمي الرسمي بإعاقات جسيمة وأضرار إضافيّة تلامس الكارثة في بعض الحالات. فاحتُلّت مدارس، وتهدّم غيرها، وأقفر سواها، وتشتّت أكثر المعلّمين، وسُلبت أو تُلفت أغلب التجهيزات، وزرّ الفرز الطائفي قرنه، وتعهّد التعليم، حيث أمكن ذلك، مدرّسون غير كفوئين ولا هم مواظبون الخ...الخ...، فأضحى الوضع اليوم أسوأ ممّا كان عليه عشيّة العام ١٩٧٥. وللدلالة على حرج الوضع الحالي المتمادي حتّى بعد توقف الأعمال الحربيّة، نورد بضعة ملاحظات إحصائيّة:

- كان القطاع الرسمي عشيّة العام ١٩٧٥ يغطّي حوالي ٤٠٪ من مجموع عدد التلامذة في المراحل ما قبل الجامعيّة، وكان القطاع الخاص آنذاك يغطّي الرصيد أي ٦٠٪ . أمّا اليوم فإنّ نصيب القطاع الرسمي تدنّى إلى حوالي ٣٠٪.
- يُلاحَظ أيضاً أنّ نسبة المعلّمين للتلاميذ كانت حوالي ١٨ تلميذاً للمعلّم الواحد، أمّا اليوم فإنّ هذه النسبة قد تدنّت إلى حدود الـ٨ تلاميذ للمعلّم الواحد، ممّا يُشير إلى قلّة فاعليّة وتشرذم القطاع الرسمي.
- لو عدنا إلى الأرقام الصادرة عن المركز التربوي للبحوث والإنماء "الإحصاء التربوي ١٩٩٢ - ١٩٩٣" وقمنا بمقارنتها مع الأهداف المُحدّدة لسنة ١٩٧٧-١٩٧٨ في مشروع تجميع المدارس الأساسي الموضوع سنة ١٩٧٠، يُلاحَظ أنّ هدف سنة ١٩٧٨ يزيد بحوالي ٢٥٠٪ عن أرقام سنة ١٩٩٣ للمرحلة الإبتدائيّة وبحوالي ٨٥٪ للمرحلة التكميليّة أو المتوسّطة.

وعت الدولة هذه المشاكل فأوعزت في خريف عام ١٩٩٣ ومن خلال وزارتَي التربية الوطنيّة والتعليم المهني و التقني ومجلس الإنماء والإعمار، بإجراء دراسة جديدة حول الوضع التعليمي الرسمي في جميع أنحاء البلاد لوضع مخطّط توجيهي جديد لكلّ من التعليم الرسمي العام ما قبل الجامعي و التعليم الرسمي المهني و التقني.

يستند المشروع الى إحصائيّات السنة الدراسيّة ١٩٩٢ - ١٩٩٣ الصادرة عن المركز التربوي للبحوث والتي تشير إلى أنّ عدد التلاميذ المسجّلين في المدارس في لبنان هو بحدود ٧٣٥ ألفاً وقد اعتمد الفرضيّات التالية:

- إنّ هـذا المجمـوع لا يشـكل سـوى قسـم مـن العـدد الإجمـالي للسـكان المؤهّلين للإلتحـاق بـالمدارس.
- إنّ هـدف سياسـة الدولـة هـو اسـتيعاب كافـة التلامـذة فـي القطـاع الخـاص المجـاني (المدعـوم مـن الدولـة).
- الإبقـاء فقـط علـى المـدارس الموجـودة حاليّـاً والتـي هـي ملـك للدولـة أو للبلديّـات والتـي سـيتمّ تحديثهـا وتوسـيعها وتجهيزهـا لزيـادة اسـتيعابها بحوالـي ٥٠٪ لتسـتوعب حوالـي ١٢٠ ألـف تلميـذ بكلفـة تقـدّر بحوالـي ٣٥ مليـون دولار أمـيركي.

أمّـا بالنسـبة للأسـس العامّـة والمنهجيّـة المتّبعـة فـي الدراسـة، فيمكـن إيجازهـا كمـا يلـي:

١ - ضبـط إحصـائي لعـدد التلامـذة كـي تتحـدّد الحاجـة إلـى المـدارس بضـوء الأرقـام الصحيحـة مـع احتسـاب تطوّرهـا المسـتقبلي، وتبعـاً للمعطيـات الجغرافيّـة ولوسـائل المواصـلات.

٢ - تركـيز المـدارس فـي أمكنـة الإسـتقطاب المناسـبة، فيوضـع مخطّـط توجيهي يشـمل كـلّ أنحـاء البـلاد.

٣ - درس ووضـع مخطّـط ونظـام لنقـل التلامـذة إلـى المدرسـة حيـث يكـون ذلـك ضروريّـاً. وهـذا مـا يسـاعد علـى تجنّـب إنشـاء المـدارس المحليّـة الصغـيرة التـي لا فـائدة منهـا سـوى قربهـا مـن التلميـذ. لقـد آن الأوان لأن يتشـبّه القطـاع التعليمـي الرسـمي بالقطـاع التعليمـي الخـاص فـي هـذا المجـال فيعتمـد شـبكة نقـل مؤهّلـة لإيصـال التلامـذة إلـى المدرسـة. أمّـا توزيـع كلفـة النقـل فيتـمّ درسـها عنـد الإقتضـاء.

٤ - إيـلاء الأهميّـة للتعليـم المهنـي واعتبـاره معـادلاً وموازيـاً للتعليـم الأكـاديمي، بحيـث يكـون الهـدف الوصـول، بعـد حقبـة يتـمّ تحديدهـا، إلـى توزيـع التلامـذة بشـكل متـوازن بيـن التعليـم الأكـاديمي والتعليـم المهنـي. كمـا ويـدرس فـي حينـه المسـتوى الـذي عنـده يتـمّ الإفـتراق. إنّمـا هـذا النهـج يسـتدعي نشـاطاً إعلاميّـاً وتوجيهيّـاً موثوقـاً يسـعى إلـى إزالـة الإزدراء بالمهـارات التقنيّـة وبـالمهن اليدويّـة.

٥ - إعتماد خيار "المدرسة الشاملة" أي التي تضمّ التعليمين الأكاديمي والمهني الفنّي في بناء واحد ومساحة واحدة وعلى مستوى علمي وتعامُلي واحد.

٦ - تحديد المدارس القائمة حاليّاً والتي تتوافق مع المخطّط المُعتمد، والعمل عند الحاجة على ترميمها وتجهيزها ورفعها إلى المستوى والتنوّع المقرّرَين. أمّا المدارس الفائضة أو التي لا جدوى منها فتُحذف ويُنقل تلامذتها ومعلّموها الى مركز الإستقطاب المناسب.

٧ - وضع نموذج وحدوي لكلّ نوع من المدارس وتقدير الكلفة اللازمة التي تشملها الخطّة.

٨ - توزيع عادل للموارد بين مختلف المناطق وتوفير مساواة إجتماعيّة في فرص الإنتساب المدرسي.

٩ - تطوير تكافؤ الفرص بإيجاد إمكانات استيعاب متساوية.

بالإضافة إلى الأسباب التي سبق سردها أعلاه، فإنّ في بلادنا أسباباً إضافيّة وخاصّة به تجعل من النهوض بالتعليم الرسمي واجباً ملحّاً جدّاً وذا أفضليّة مطلقة:

١ - ذلك أنّ كلفة التعليم الخاص المتنامي والمزدهر يوماً عن يوم مرتفعة جدّاً وهي ترهق أكثر فأكثر أولياء التلامذة بما لا طاقة لأكثريّتهم الساحقة على تحمّله.

٢ - إنّ الأغلبيّة الساحقة من تلاميذ القطاع الرسمي يرزخون حاليّاً تحت ظروف دراسيّة أقلّ ما يقال فيها غير ملائمة، في أبنية سكنيّة مُستأجرة من قبل الدولة وغالباً ما تفتقر لأدنى مستلزمات التعليم بينما يطمح المشروع إلى تأمين مدارس نموذجيّة مجهّزة ومصمّمة وفقاً لأحدث النظم المتّبعة في أرقى بلدان العالم.

٣ - إنّ تأمين المقعد الدراسي للأجيال الطالعة بنفس الطريقة المتّبعة حاليّاً (أي باستئجار المباني) هو بمثابة هدر لأموال الخزينة، إذ يُقدّر أن تبلغ كلفة الأجارات حوالي المئة مليار ليرة لبنانيّة سنويّاً لاستيعاب العدد نفسه من التلاميذ الملحوظ في المشروع من دون

تـأمين الظـروف التعليميّـة المثلـى بينمـا يهـدف المشـروع، وبنفـس الكلفـة تقريبـاً، إلـى إنشـاء مـدارس نموذجيّـة عصريّـة ملكـاً للدولـة.

٤ - وفـي نفـس السـياق، للمشـروع حسـنة إقتصاديّـة إضافيّـة، إذ يهـدف إلـى زيـادة فعاليّـة النظـام التربوي بتحسـين العلاقـة بيـن الكلفـة والمـردود. فبـدلاً مـن ال١٢٠٠ مدرسـة الموجـودة حاليّـاً فـي حوالـي ٩٠٠ موقـع والتـي تسـتوعب حوالـي ٢٥٠ ألـف تلميـذ، يلحـظ المشـروع إنشـاء أكـثر مـن ١٧٠٠ مدرسـة فـي ٨٨٠ مركـز تجمّـع وبقـدرة اسـتيعاب لحوالـي ٧٨٠ ألـف تلميـذ ممّـا سـيؤدّي حتمـاً إلـى رفـع نسـبة التلاميـذ للمعلّـم الواحـد بشـكل ملحـوظ (٨ تلاميـذ للمعلّـم الواحـد حاليّـاً) وإلـى تدنّـي كلفـة التعليـم للتلميـذ الواحـد.

٥ - كمـا أنّ المدرسـة الرسـميّة مكـان مختـار للتنشـئة الوطنيـة وللتعـارف ولإعـادة اللحمـة بيـن فصـائل الأجيـال الطالعـة التـي بـاعدت الحـرب بينهـا إلـى حـدّ الفصـم.

٦ - هـذا وإنّ طلـب العلـم تسـبّب بهجـرة الأريـاف ومواطـن الأهليـن إلـى حيـث المـدارس ذات المسـتوى اللائـق، وهـي تتجمّـع اليـوم عمليّـاً فـي المـدن أو الدسـاكر الكـبرى. ولبنـان بـأمَسّ الحاجـة إلـى مسـاعدة مواطنيـه علـى البقـاء فـي قراهـم وبلداتهـم كـي يُسـهموا فـي إنعـاش الريـف ويوقـروا علـى المدائـن أو مـا هـو فـي حكمهـا المشـاكل الإجتماعيّـة والسـكنيّة والإنسـانيّة والكلفـة الماليّـة الثقيلـة ممّـا يقتضيـه النـزوح السـكاني الكبـير إلـى هـذه المدائـن المتورّمـة.

٧ - ولا بـأس إذا لاحظنـا حسـنة إضافيّـة للمدرسـة الرسـميّة المشـيّدة أصـولاً فـي المركـز المناسـب. فهـي، بعديـد تلامذتهـا ومدرّسـيها وبحاجاتهـا إلـى الصيانـة، تنعـش اقتصـاد محيطهـا وترفـع مـن مسـتوى مهاراتـه وأنشـطته.

٨ - أخـيراً وليـس آخـراً، إنّ منطقـة الشـرق الأوسـط علـى أبـواب استحقاقات كـبرى وعلـى لبنـان، حيـث العنصـر البشـري هـو الرصيـد الأكـبر، أن يسـتنهض الهمـم أفضلهـا والقـدرات أعظمهـا لوضـع التعليـم الرسـمي فـي المسـتوى العلمـي والعـالمي الـذي يعيّنـه علـى بلـوغ الأهـداف المحـدّدة لـه. آن الأوان لأن يتشـبّه لبنـان بـالبلدان الراقيـة حيـث يُنفـق علـى التلميـذ مـا قبـل الجـامعي مـا بيـن ٥٠ و٧٥ بالمئـة ممّـا ينفـق علـى التلميـذ الجـامعي بينمـا لا تبلـغ هـذه النسـبة فـي لبنـان سـوى حوالـي ال١٠ بالمئـة.

الخطوط العريضة للمشروع

قدرة الإستيعاب القصوى

- ٧٢٠ ألف تلميذ
- ٦٤٨ ألف تلميذ في مدارس التعليم العام
- ٧٢ ألف تلميذ في مدارس التعليم المهني و التقني

عدد المدارس

- ١.٣٣٤ مدرسة جديدة في ٨٤٩ موقع تجمع (٤٦٢ منها متوفر لها ارض)
- ١.٦٥٣مدرسة بين جديدة و مبقى عليها في ٩٦٤ موقع جديد
- يوجد حاليا ١.٣٦٩ مدرسة في حوالي ٩١٩ موقع

أسس تقدير الكلفة

- معدل المساحة : ٥.٠١ متر مربع للتلميذ الواحد في التعليم العام
  ٩.٥٠ متر مربع للتلميذ الواحد في التعليم المهني و التقني
- كلفة البناء : ٣٢٥ دولار للمتر المربع الواحدفي التعليم العام
  ٣٢٠ دولار للمتر المربع الواحد في التعليم المهني و التقني
- كلفة التجهيز : ٢٠٠ دولار للتلميذ الواحد
  ١.٥٥٠ دولار للتلميذ الواحد في كل من قطاعي التعليم العام و التعليم المهني و التقني
- تصميم و إشراف : ٥ في المئة من كلفة البناء

الكلفة الإجمالية للمشروع

- ١.٣٠٥ مليون دولار
- ١.٠٣٥ مليون دولار لمدارس التعليم العام
- ٢٧٠ مليون دولار لمدارس التعليم المهني و التقني

الاسس التخطيطية

- معدل النمو السكاني : ٢.٢١ في المئة
- عدد السكان سنة ٢٠٠٠ : ٤.٤٤١.٠٠٠ نسمة
- عدد السكان سنة ٢٠٠٥ : ٤.٩٥٥.٠٠٠ نسمة
- نسبة مرحلة الحضانة من المجموع : ٤.٦٠ في المئة
- نسبة المرحلة الابتدائية من المجموع : ١١.٤٥ في المئة
- نسبة المرحلة التكميلية من المجموع : ٩.٤١ في المئة
- نسبة المرحلة الثانوية من المجموع : ٦.١٨ في المئة

العدد التقديري للسكان

المنطقة	سنة ٢٠٠٠	سنة ٢٠٠٥
بيروت	٦٠٧،٠٠٠	٦٤٢،٠٠٠
جبل لبنان	١،٥٠٣،٠٠٠	١،٦٠٥،٠٠٠
الشمال	٩٤٩،٠٠٠	١،٠٩٤،٠٠٠
الجنوب	٨٧٨،٠٠٠	٩٦٧،٠٠٠
البقاع	٥٥٤،٠٠٠	٦٤٧،٠٠٠
المجموع	٤.٤٤١.٠٠٠	٤.٩٥٥.٠٠٠

العدد التقديري للتلاميذ

المنطقة	الطلب الإجمالي لسنة ٢٠٠٥					قدرة الإستيعاب الحالية للقطاع الرسمي (مستأجر/ ملك دولة)				
	حضانة	ابتدائي	تكميلي	ثانوي	المجموع	حضانة و ابتدائي	تكميلي	ثانوي	مهني	المجموع
بيروت	٣٠،٠٠٠	٧٤،٠٠٠	٦٠،٠٠٠	٤٠،٠٠٠	٢٠٤،٠٠٠	٠/١١،١٦٠	٠/٩،١٦٠	٠/٥،٤٥٠	١،٠٧٧/٠	١،،٢٧/٢٥،٧٧٠
جبل لبنان	٧٤،٠٠٠	١٨٤،٠٠٠	١٥١،٠٠٠	٩٩،٠٠٠	٥٠٨،٠٠٠	٦،٥٧٠/٢٦،٣٥٠	٦،٦٤٠/٢١،٦٣٠	٢،١٠٠/١٠،٤٠٠	٢،٩٥٠/٠	١٨،٢٦٠/٥٨،٣٨٠
الشمال	٥٠،٠٠٠	١٢٥،٠٠٠	١٠٣،٠٠٠	٦٨،٠٠٠	٣٤٦،٠٠٠	٧،٧٩٠/ ٤٣،٥١٠	٤،١٩٠/١٦،٧٦٠	٨٤٠/٦،١٠٠	١،٣٧٥/٠	١٤،١٩٥/٦٦،٣٧٠
الجنوب	٤٤،٠٠٠	١١١،٠٠٠	٩١،٠٠٠	٦٠،٠٠٠	٣٠٦،٠٠٠	٢٠،٤٧٠/٢٥،٧٣٠	٨،٧٥٠/١٣،٣٥٠	٢،٠١٠/٤،٨٤٠	١،٥٠٢/٠	٣٣،١٣٢/٤٣،٩٢٠
البقاع	٣٠،٠٠٠	٧٤،٠٠٠	٦١،٠٠٠	٤٠،٠٠٠	٢٠٥،٠٠٠	١٢،٢٤٠/١٩،٤٩٠	٥،٦٧٠/٨،٩٢٠	١،٢٢٠/٣،٤٦٠	١،٦٨٢/٠	٢٠،٨١٢/٣٠،٨٧٠
المجموع	٢٢٨،٠٠٠	٥٦٨،٠٠٠	٤٦٦،٠٠٠	٣٠٧،٠٠٠	١،٥٦٩،٠٠٠	٤٧،٠٧٠/١٢٦،٢٤٠	٢٥،٢٥٠/٦٩،٨٢٠	٦١٧٠/٢٩،٢٥٠	٨،٩٨٦/٠	٨٧،٤٧٦/٢٢٥،٢١٠

عدد التلاميذ في القطاع الرسمي

المنطقة	قدرة الإستيعاب المبقى عليها **				قدرة الإستيعاب الإضافية المطلوبة			
	ابتدائي*	تكميلي	ثانوي	مهني	ابتدائي*	تكميلي	ثانوي	مهني
بيروت	١٦،٨٠٠	٢،٩٦٠	٢،٧٣٠	٨٠٠	١٩،٦٠٠	١٥،١٢٠	٧،٥٦٠	٤،٨٠٠
جبل لبنان الشمال	١٦،٣٨٠	٤،٦٢٠	٢١٠	٧،٢٠٠	٨٨،٢٠٠	٦٣،١٤٠	٢٥،٤١٠	١٨،٠٠٠
الجنوب	٤٣،٠٥٠	٨،٥٤٠	١،٨٩٠	٣،٦٠٠	٧٣،٩٩٠	٥٠،٤٠٠	١٧،٨٥٠	١١،٢٠٠
البقاع	٢٠،٣٧٠	٥،٦٠٠	١،٤٧٠	٣،٦٠٠	٤٤،٣٤٥	٤١،٠٢٠	١٣،٤٤٠	١١،٢٠٠
				٤،٨٠٠	٣١،٦٠٥	٢٣،٢٤٠	٨،٤٠٠	٦،٤٠٠
المجموع	٩٦،٦٠٠	٢١،٤٢٠	٦،٢٠٠	٢٠،٠٠٠	٢٥٧،٧٤٠	١٩٢،٩٢٠	٧٢،٦٦٠	٥١،٦٠٠

* تشمل سقوف الحضانة ** من بعد التحسين و رفع المستوى

الدارس الملحوظة

عدد التلاميذ			المساحة : امتار مربعة			
متوسطي	كبيرة	كبرى	صغرى	وسطى	كبيرة	كبرى
٩٨٠	-	١٤٦٠	٢١٨٠	٢٤٩٠	-
٨٤٠		١،٢٦٠	١٧١٠	٢١٩٠	٢٦٦٠	٥١٢٠
		١،٢٦٠	١٥٧٠	٢٢٢٠	٢٦٦٠	٥١٢٠
		-	٤٢٩٥	٧٨٩٠	٩٩٣٠	-

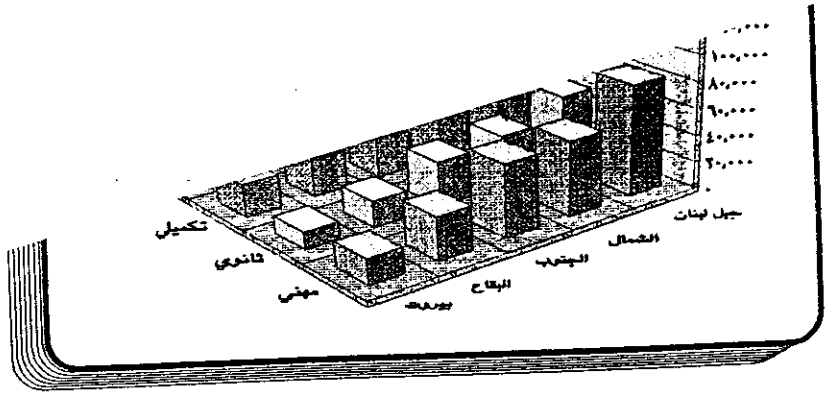

	ثانوي		مهني وتقني		المجموع
	كبرى	كبيرة	صغرى	وسطى	كبيرة
		٢	١١	٥	٤	٥١
			١٤	٤	٨	٤٦٠
			١١	٢	٢	٣٦٢
					٣	٢٨٤
					١	٢٠١
				١٥	١٨	١٣٥٨

كلفة المشروع

المنطقة	المساحة المبنية : امتار مربعة				مجموع الكلفة : آلاف الدولارات				المدارس الجديدة				احتياطي وتطوير المدارس المبقى عليها (الف دولار)	الكلفة الإجمالية للمشروع (الف دولار)
	ابتدائي	تكميلي	ثانوي	مهني	المجموع	ابتدائي	تكميلي	ثانوي	مهني	المجموع				
بيروت	٧٠,٦٣٠	٦٤,٣٨٠	٣٣,٧٦٠	٣٩,٧٢٠	٢٠٨,٥٣٠	٢٨,٠٣٦	٢٤,٩٩٤	١٣,٠٣٣	١٩,٢٣٢	٨٥,٢٩٥		٨٥,٢٩٥		
جبل لبنان الشمال	٤٠٢,٤٨٠	٣٤٠,٨٧٠	١٤٤,٧٩٠	١٦٦,١٣٥	١,٠٥٤,٢٧٥	١٥٤,٩٨٦	١٢٨,٩٥٠	٥٤,٤٩٢	٨٢,٥٨٨	٤٢١,٠١٩		٤٢١,٠١٩		
الجنوب	٣٤٢,٥٦٠	٢٦٢,٠٠٠	١٠١,٨١٠	١١١,٥٥٠	٨١٧,٩٢٠	١٣١,٦٩٢	٩٩,٤٨٨	٣٨,٣١٣	٥٦,١١٦	٣٢٥,٦١٤		٣٢٥,٦١٤		
البقاع	١٩٦,٢٨٠	٢٣٠,٧٣٠	٩٠,٣٦٠	١٠٨,٥٩٥	٦٢٥,٩٦٥	٧٥,٨٥٠	٨٦,٩٤١	٣٣,٥٢٣	٥٤,٤٦٢	٢٥٠,٧٧٦		٢٥٠,٧٧٦		
	١٦٠,٩٦٠	١٣٠,١٠٠	٥٢,٩٦٠	٦٤,٣٦٥	٤٠٨,٠٨٥	٦١,١٤٦	٤٩,٠٤٥	١٩,٧٥٣	٣٢,٣٦٩	١٦٢,٣١٠		١٦٢,٣١٠		
المجموع	١,١٧٢,٦٥٠	١,٠٢٨,٠٨٠	٤٢٣,٦٨٠	٤٩٠,٣٦٥	٣,١١٤,٧٧٥	٤٥١,٧١٥	٣٨٩,٤١٨	١٥٩,١١٤	٢٤٤,٧٦٤	١,٢٤٥,٠١١	٦٠,٠٠٠	١,٢٠٥,٠١١		

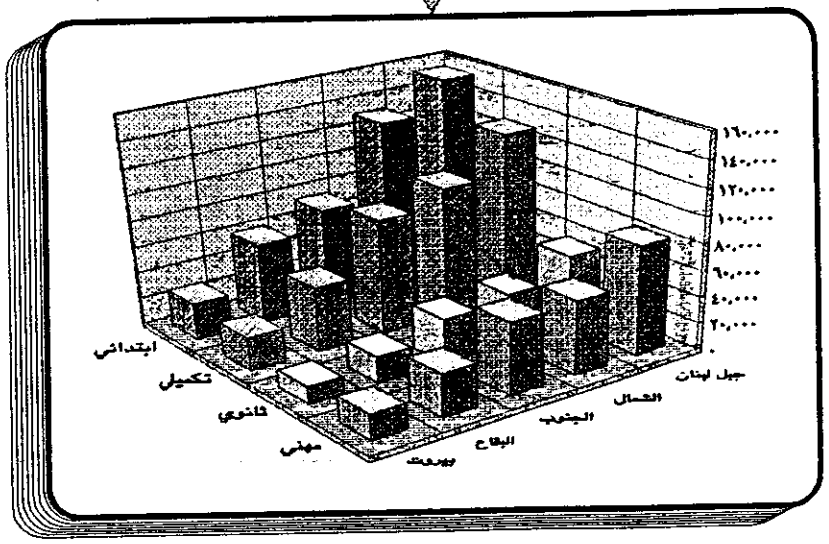

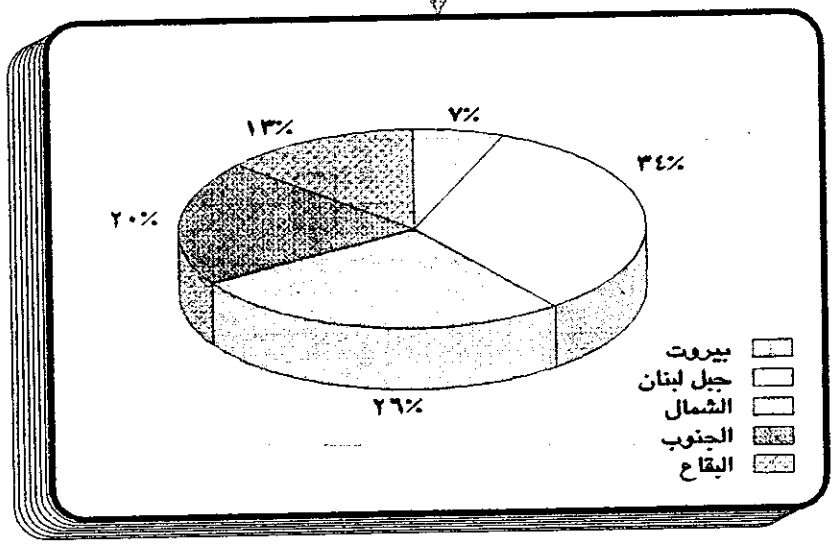

تطور عدد التلاميذ (لا يشمل تلاميذ التعليم الجامعي)

القطاع	سنة ١٩٩٣	سنة ٢٠٠٠	سنة ٢٠٠٥
الرسمي	٢٤٩,٠٠٠	٥٥٠,٠٠٠	٧٢٠,٠٠٠
الخاص	٥٣٠,٠٠٠	٧٩٠,٠٠٠	٨٥٠,٠٠٠
المجموع	٧٧٩,٠٠٠	١,٢٤٠,٠٠٠	١,٥٧٠,٠٠٠

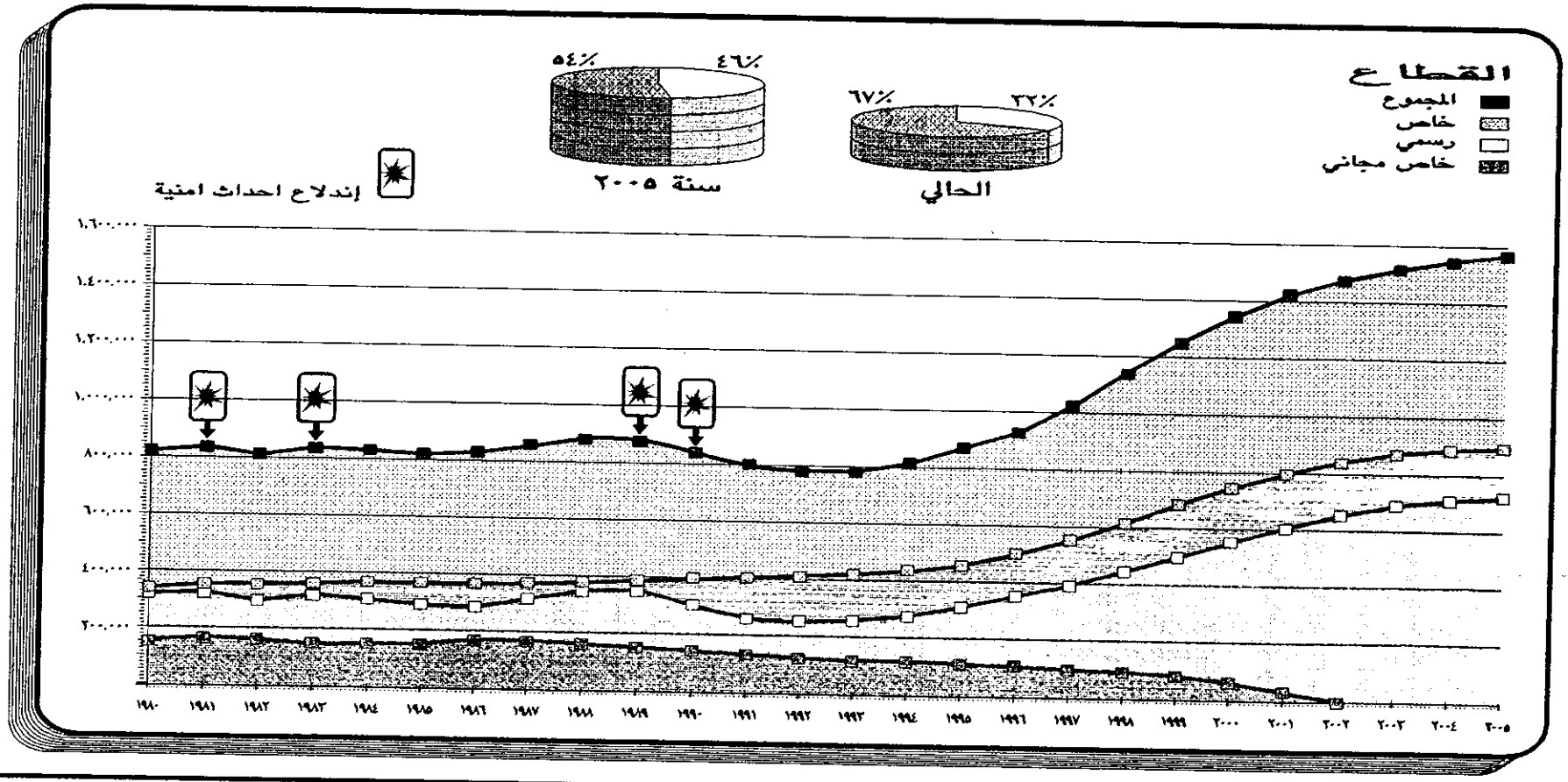

٤ - التعليم المهني و التقني

بتاريخ ١٩٩٣/٤/٢ صدر القانون رقم ٢١١ الذي أنشأ وزارةً خاصّة بالتعليم المهني والتقني، ففتحت بذلك صفحة جديدة في تاريخ التعليم المهني والتقني في لبنان. إنّ هذه الخطوة تترجم رغبة حقيقيّة لدى الحكومة وأكثريّة القيّمين على قطاع التعليم في تغيير مسار التعليم في لبنان وتحويله من مساره الأكاديمي الحالي إلى مسار أكثر تناسباً مع واقع البلاد الإقتصادي ومستقبله بمختلف قطاعاته الإنتاجيّة.

وإذا كان عدد طلاّب التعليم المهني والتقني في الوقت الحاضر هو في حدود ٤٥ ألف طالب في مقابل حوالي ٢٥٠ ألف طالب أكاديمي في المرحلتين التكميليّة والثانويّة، أي ما يمثّل حوالي ١٥٪ من مجموع الطلاّب في هاتين المرحلتين، فإنّ كلّ الخطط والتوجّهات تصبّ نحو مضاعفة أعداد طلاّب التعليم المهني والتقني في السنوات العشر المقبلة توصّلاً إلى توزيع مستقبلي لأعداد الطلاب في المرحلتين الدراسيّتين التكميليّة والثانويّة على أساس ٦٠٪ أكاديمي و ٤٠٪ مهني وتقني.

تُظهر الدراسات والتحليلات للواقع التربوي والإقتصادي في لبنان بأنّ هذا التوزيع النسبي هو الأكثر ملاءمة للبلاد، كما هو مُبيّن في الفصل التالي من هذا التقرير، بحيث تتحوّل غالبيّة الطاقة البشريّة اللبنانيّة إلى طاقة منتجة متمكّنة من النهوض بالبلاد وزيادة دخلها القومي. إنّ قدرات القوى العاملة المختصّة هي العامل الأساسي في الإقتصاد الوطني.

إنّ أهميّة التعليم المهني والتقني في إعادة الحياة للإقتصاد الوطني هي من الأمور البديهيّة، فإعادة إعمار البلاد وإنعاش مختلف القطاعات الصناعيّة

والإقتصاديّة فيها بحاجة إلى يد عاملة كفوءة غير متوفرة بالأعداد اللازمة في الوقت الحاضر.

١ . ٤ - مشاكل قطاع التعليم المهني والتقني:

إن كانت هناك أمور عديدة ضاغطة تُبطئ في عجلة النهوض بالتعليم المهني والتقني، إلاّ أنّه من الممكن تلخيص معظم هذه الأمور في النقاط الأساسيّة التالية:

أ - ضعف الإدارة المركزية وإدارات المعاهد والمدارس. فبالرغم من إنشاء وزارة خاصّة بالتعليم المهني والتقني إلاّ أنّ هذه الوزارة تعمل بجهاز مركزي هزيل. كما أنّ المركزيّة الشديدة المعتمدة تؤدّي إلى اختناق كبير للمؤسّسات التعليميّة الرسميّة التي تجد نفسها بسبب هذه المركزيّة وبسبب ضعف هيكليّتها الذاتية عاجزةً عن القيام بأبسط الشؤون التربويّة والتعليميّة.

ب- هناك خلل واضح في السلّم التعليمي لحقل التأهيل المهني وقد أدّى هذا الخلل إلى غروف الطلاّب عن الإلتحاق بهذا الحقل، بينما كان من الضروري أن يقدّم هذا الحقل للطلاّب برامج فعّالة ومُقنعة مُوجّهة نحو متطلّبات سوق العمل وكافية لتغطية حاجاته، فإنّ ما نجده اليوم هو غير ذلك تماماً بالرغم من المحاولة الجيّدة التي قامت بها الوزارة لإعطاء دفع جديد للشهادة التأهيليّة المهنيّة العليا وربط حقل التأهيل المهني بحقل التعليم الفنّي.

ج- تشير التحاليل للواقع التربوي أنّ غالبيّة الطلاّب الذين يتركون الدراسة دون إكمال مرحلة معيّنة من التعليم لدخول سوق العمل فوراً أو بأسرع وقت ممكن وذلك عن طريق تلقي تأهيل غير رسمي أو تدريب في العمل وبذلك نجد أنّ حوالي ٧٥٪ من الذين يدخلون سوق العمل سنويّاً غير مؤهّلين فعلاً بذلك. إنّ مدّة الإعداد لأيّة شهادة رسميّة في التعليم المهني والتقني هي سنتان على الأقلّ

وهي تشكل عقبة أمام هؤلاء الطلاب. يجب أن يكون نظام التأهيل المهني الرسمي أكثر مرونة ووفقاً لحلقات تأهيل قصيرة المدى تمتدّ من ثلاثة أشهر وتصل في حدّها الأقصى إلى تسعة أشهر، حيث يمكن للمتدرّب أن يقوم بتجميع عدّة حلقات للإرتقاء في عمله أو لتغييره إذا دعت الحاجة كما هو مبيّن في "السلّم التعليمي المقترح" الوارد في الفصل التالي من هذا التقرير.

د - من جهة ثانية فإنّ إعطاء هدفين مشتركين لشهادة البكالوريا الفنيّة، هدف فني مرتبط بالعمل وآخر أكاديمي يسمح لحامل هذه الشهادة متابعة دراسته الجامعيّة ، يخلق اهتزازاً في برامج هذه الشهادة وهي الأرسخ بين كلّ شهادات التعليم المهني والتقني.

ه - أمّا التعليم الفنّي العالي فهو أيضا بحاجة إلى تنظيم ودعم وأصبح من الضروري إعطاء تسمية الهندسة الصناعيّة بدلاً من الإجازة الفنيّة للإختصاصات الصناعيّة في مستوى الأطر العليا كما هو مبيّن في "السلّم التعليمي المُقترح " أدناه.

و - لقد تدهور المستوى التعليمي بشكل ملحوظ أثناء سنوات الحرب كما أنّ المناهج التعليميّة المعتمَدة لم تعد صالحة وهي لا تكوّن بمجموعها وبمختلف مستوياتها هيكليّة متكاملة ومتماسكة. ومن جهة ثانية فقد أصيبت الأبنية والتجهيزات بأضرار كبيرة ولم يعد هناك ربط صحيح بين التعليم النظري والتدريب العملي في الإختصاص الواحد.

ز - إنّ مشاركة القطاعات الإنتاجيّة وأرباب العمل في عمليّة إعداد اليد العاملة المختصّة كان دائما هزيلاً فجاءت مجمل المناهج التعليميّة لا سيّما في حقل التأهيل المهني بعيدة عن الحاجات الحقيقيّة لسوق العمل كمّاً ونوعاً. كذلك عدم توفر إحصاءات دقيقة عن هذه الحاجات أفقد المسؤولين القدرة على اتّخاذ قرارات صائبة مبنيّة على أسس علميّة وإحصائيّة.

ح - تشير الدراسات المتوفرة ولا سيّما المسح الميداني الذي تمّ القيام به من خلال التحضير لمشروع المدارس المهنيّة والتقنيّة الرسميّة، أنّه لا يمكن الإعتماد على القطاع الخاص لتأمين وإدارة الإعداد لليد العاملة المختصّة التي يحتاجها سوق العمل فعليّاً كون هذا القطاع موجّهاً لتلبية الطلب للإختصاصات ذات الطابع المرموق إجتماعيّاً

بدلاً من الإختصاصات المكلفة. من هنا، يجب على قطاع التعليم المهني والتقني الرسمي أن يقوم بدور رائد في هذا المجال.

ط - إنّ الوضع المالي الصعب يقيّد انطلاق مجمل الأمور أعلاه وهو وراء أكثرها ويظهر هذا العامل في الرواتب الضئيلة التي يتقاضاها الأساتذة ممّا ينعكس سلباً على تأمين الجهاز التعليمي المطلوب لا سيّما في القطاع الرسمي، ويظهر أيضاً في عدم توفر التجهيزات والوسائل التعليميّة بالإضافة إلى قلّة الأموال المرصودة لصيانة التجهيزات والمباني.

٤ . ٢ - وقائع وأرقام:

تتناول هذه الفقرة عرضاً لأوضاع مؤسّسات التعليم المهني والتقني الرسميّة والخاصّة العاملة في لبنان خلال العام الدراسي ١٩٩٢ - ١٩٩٣ مع تبيان أعداد الطلاب من جهة، والمعلّمين والأساتذة من جهة ثانية. كما يتطرّق إلى التطوّر الذي رافق هذه الأوضاع.

٤ . ٢ . ١ - مدارس التعليم المهني والتقني ومعاهده:

بلغ عدد المدارس والمعاهد المهنيّة والتقنيّة العاملة في العام الدراسي ١٩٩٢ - ١٩٩٣ مائتي وخمسة وأربعين مدرسة ومعهداً، منها واحد وثلاثون معهداً بإدارة التعليم المهني والتقني الرسمي ومائتا وأربعة عشرة مدرسة ومعهداً بإدارة القطاع الخاص.

يبيّن الجدول أدناه التوزيع الجغرافي لهذه المدارس والمعاهد بحسب القطاع. ويتبيّن منه أنّ ٥٥,١ ٪ من هذه المدارس والمعاهد قائم في بيروت وضواحيها،

و ١٢,٦ ٪ منهـا فـي جبـل لبنـان باسـتثناء الضواحـي، و ١٣,٣ ٪ فـي لبنـان الشـمالي، و ١٢ ٪ فـي لبنـان الجنوبـي، و ٧ ٪ فـي البقـاع.

توزيع المعاهد والمدارس المهنية والتقنية بحسب القطاع

المنطقة	عدد المدارس		
	القطاع الرسمي	القطاع الخاص	المجموع
بيروت	١٤	١٢١	١٣٥
جبل لبنان	٣	٢٨	٣١
الشمال	٤	٢٨	٣٢
الجنوب	٤	٢٥	٢٩
البقاع	٦	١٢	١٨
المجموع	٣١	٢١٤	٢٤٥

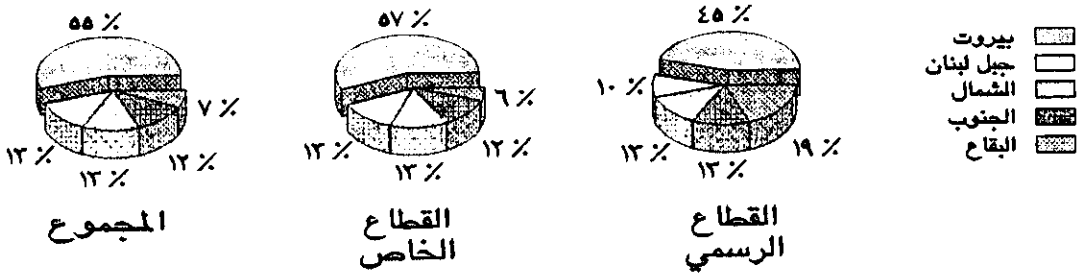

إنّ مـدارس ومعـاهد التعليـم المهنـي والتقنـي التابعـة للقطـاع الرسـمي، بـالرغم مـن قلـة عددهـا الـذي يمثـل ١٢,٦٪ مـن المجمـوع، فهـي تسـتوعب مـا يقـارب ٢٠٪ مـن مجمـوع طـلاّب التعليـم المهنـي والتقنـي فـي لبنـان، ويبلـغ متوسّـط حجـم المؤسّسـة الواحـدة ٢٨٤ طالبـاً بينمـا يبلـغ هـذا المتوسـط ١٦٤ طالبـاً فـي المعـاهد و المـدارس التابعـة للقطـاع الخـاص.

يبيّـن الجـدول أدنـاه توزيـع المـدارس و المعـاهد بحسـب الشـهادات الرسـميّة التـي تعـدّ لهـا و الإفـادات الخاصّـة التـي تمنحهـا و بحسـب المنـاطق الجغرافيّـة و ذلـك للعـام الدراسـي ١٩٩٢ - ١٩٩٣. مـن الواضـح أن أكثريّـة المعـاهد أخـذت تعـدّ للشـهادات الرسـميّة و أنّ عـدد المـدارس التـي تعطـي إفـادات خاصّـة آخـذ بـالتقلّص.

توزيع المعاهد والمدارس المهنية والتقنية بحسب الشهادات

المنطقة	عدد المدارس					
	الإجازة الفنية	الإمتياز الفني	البكالوريا الفنية	التكميلية المهنية	الكفاءة المهنية	الإفادات الخاصة
بيروت	٣	٥٨	٧٦	٢٣	٦	٣٨
جبل لبنان	-	١٢	٢٨	١٤	٣	٣
الشمال	-	١٤	٢٨	٤	١	٤
الجنوب	-	٨	١٩	٨	٢	٥
البقاع	-	٣	١٢	٦	٢	٢
المجموع	٣	٩٥	١٦٣	٥٥	١٤	٥٢

إنّ المدارس والمعاهد التي تتولّى الإعداد للشهادات الرسميّة تُعدّ بشكل أساسي للبكالوريا الفنيّة فالإمتياز الفنّي فالتكميليّة المهنيّة فالكفاءة المهنيّة فالإجازة الفنيّة.

يُظهر الرسم البياني أدناه تطوّر عدد المدارس والمعاهد المهنيّة والتقنيّة بين العام الدراسي ١٩٧٤ - ١٩٧٥، تاريخ اندلاع الأحداث في لبنان، والعام الدراسي ١٩٩٢ - ١٩٩٣ ويظهر منه أنّ عدد مؤسّسات التعليم المهني والتقني العاملة قد انخفض بين العام ١٩٧٤ - ١٩٧٥ والعام ١٩٧٩ - ١٩٨٠ وعاد إلى الإرتفاع إبتداءً من العام ١٩٨٠ - ١٩٨١ وما يزال. وكان معدّل الزيادة السنويّة بين العام ١٩٨٠ - ١٩٨١ والعام ١٩٩٢ - ١٩٩٣ للقطاعين الرسمي والخاص ٣,٥ ٪.

تطور عدد المعاهد والمدارس المهنية والتقنية بحسب القطاع

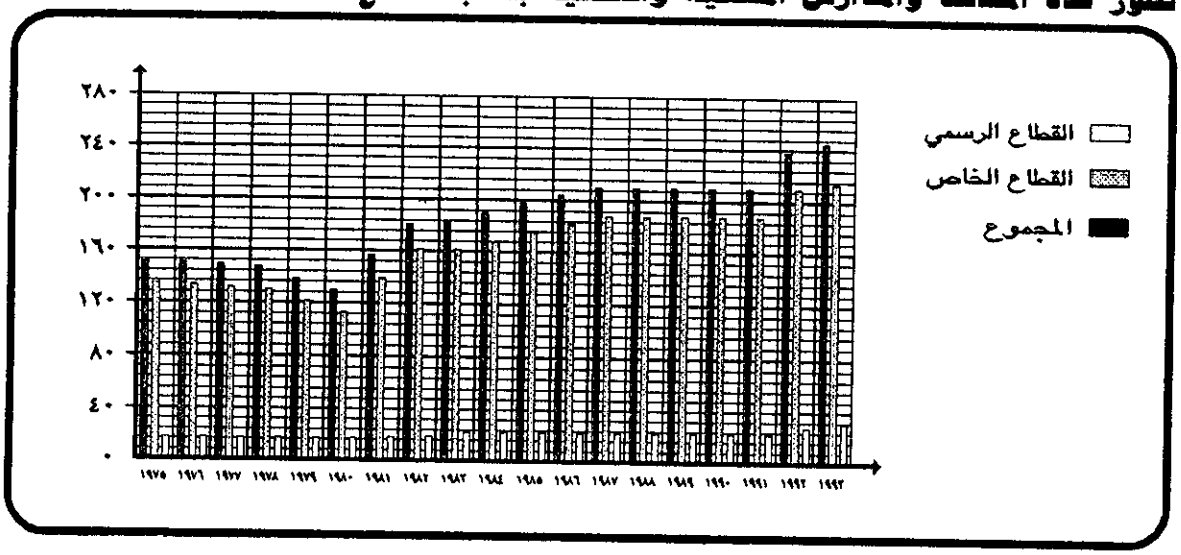

التوزيع الجغرافي لمدارس القطاع الرسمي

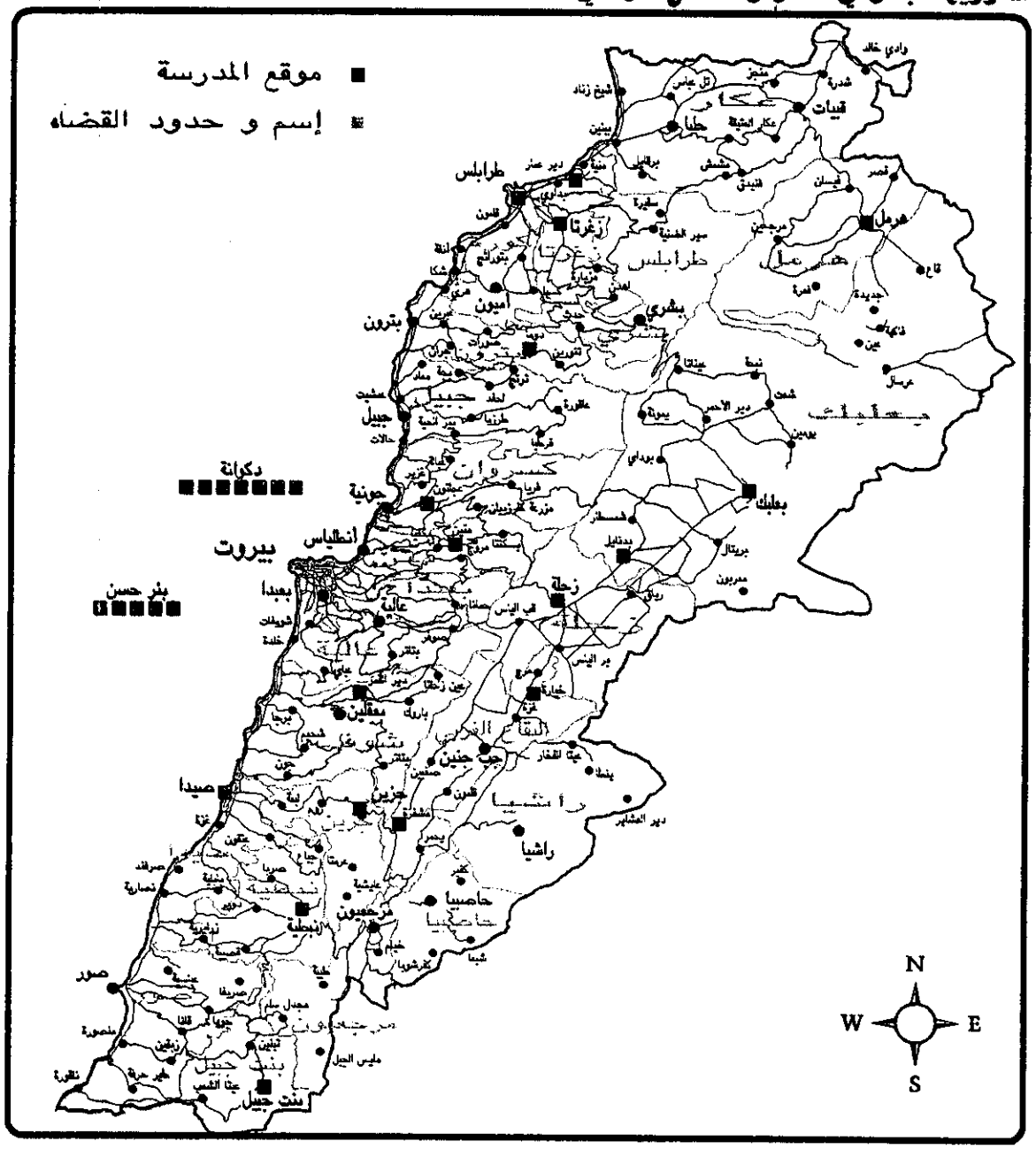

٤ . ٢ . ٢ - طلاّب التعليم المهني والتقني:

بلغ عدد طلاب التعليم المهني والتقني في لبنان للعام الدراسي ١٩٩٢ - ١٩٩٣ أربعة وأربعين ألف ومائتي وعشرين طالباً (٤٤،٢٢٠) منهم ثمانية آلاف و سبعمائة وستّة و ثمانون طالباً في القطاع الرسمي (٨،٩٨٦) والرصيد في القطاع الخاص (٣٥،٢٣٤).

تتابع الأكثريّة الساحقة من طلاّب القطاع الرسمي المناهج الرسميّة إستعداداً للإمتحانات الرسميّة التي تنظّمها وزارة التعليم المهني والتقني مقابل ٦٥٪ من طلاب القطاع الخاص كما يظهر في الجدول أدناه الذي يبيّن توزيع الطلاّب بحسب قطاع التعليم والمناطق الجغرافيّة والشهادات الرسميّة التي يُعدّ لها الطالب بالإضافة إلى الإفادات الخاصّة.

توزيع الطلاب بحسب القطاع والشهادات

المنطقة	القطاع الرسمي			القطاع الخاص			المجموع		
	شهادات رسمية	افادات خاصة	المجموع	شهادات رسمية	افادات خاصة	المجموع	شهادات رسمية	افادات خاصة	المجموع
بيروت	٣،٧١٩	٧٠	٣،٧٨٩	١٥،٨٥٠	٨٦١١	٢٤،٤٦١	١٩،٥٦٩	٨،٦٨١	٢٨،٢٥٠
جبل لبنان	٢٣٨	-	٢٣٨	١،٦٨٥	٦٢٣	٢،٣٠٨	١،٩٢٣	٦٢٣	٢،٥٤٦
الشمال	١،٣٧٥	-	١،٣٧٥	٢،٨٣٣	١،٣٦٢	٤،١٩٥	٤،٢٠٨	١،٣٦٢	٥،٥٧٠
الجنوب	١،٩٠٢	-	١،٩٠٢	١،٧١٨	١،١١٦	٢،٨٣٤	٣،٦٢٠	١،١١٦	٤،٧٣٦
البقاع	١،٦٨٢	-	١،٦٨٢	١،٠١٣	٤٢٣	١،٤٣٦	٢،٦٩٥	٤٢٣	٣،١١٨
المجموع	٨،٩١٦	٧٠	٨،٩٨٦	٢٣،٠٩٩	١٢،١٣٥	٣٥،٢٣٤	٣١،٨٥٩	١٢،٢٠٥	٤٤،٢٢٠

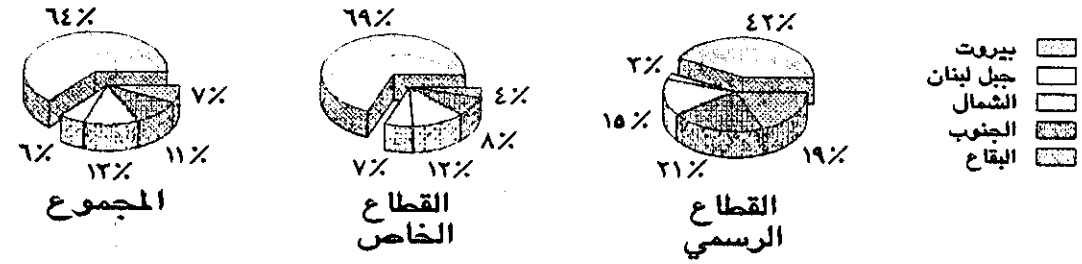

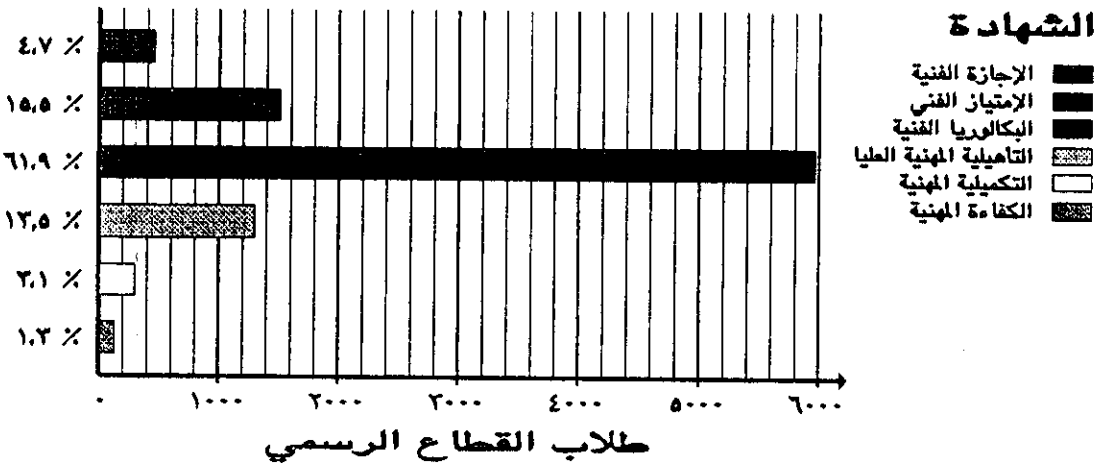

و نلاحظ أيضاً في هذا الجدول أن طلاّب القطاع الرسمي يمثّلون حوالي ٢٠٪ من مجموع الطلاّب و حوالي ٢٧٪ من مجموع الطلاّب الذين يتابعون المناهج الرسميّة. من جهة ثانية يمثّل الطلاّب في بيروت و ضواحيها نسبة ٦٣,٨٪ من المجموع، و ٥,٧٪ في جبل لبنان من دون الضواحي، و ١٢,٦٪ في لبنان الشمالي، و ١٠٪ في لبنان الجنوبي، و ٧,١٪ في البقاع.

ويبيّن الرسم البياني أعلاه توزيع طلاّب القطاع الرسمي بحسب الشهادة التي يعدّون لها، وتأتي البكالوريا الفنيّة في المرتبة الأولى مع حوالي ٦١,٩٪ من مجموع الطلاّب، يليه الإمتياز الفنّي مع حوالي ١٥,٥٪ من الطلاّب فالمهنيّة العليا مع ١٣,٥٪ من المجموع، بينما لا تستقطب التكميليّة المهنيّة سوى ٣,١٪ والكفاءة المهنيّة ١,٣٪ من الطلاّب.

يقدّم الرسم البياني أدناه لمحة عن تطوّر عدد طلاّب التعليم المهني و التقني بين العام الدراسي ١٩٩٤ - ١٩٩٥ والعام ١٩٩٢ - ١٩٩٣، ويتبيّن لنا أنّ عدد الطلاّب في التعليم الرسمي قد تراجع في السنوات الأولى للحرب لكنّه عاود ارتفاعه إبتداءً من العام ١٩٧٩ - ١٩٨٠. أمّا بالنسبة للقطاع الخاص فقد ارتفع عدد طلاّبه منذ العام ١٩٧٤ - ١٩٧٥ بشكل مستمرّ بمعدّل زيادة سنويّة قدرها ٣,٣٪.

تطور عدد طلاب المعاهد والمدارس المهنية والتقنية بحسب القطاع

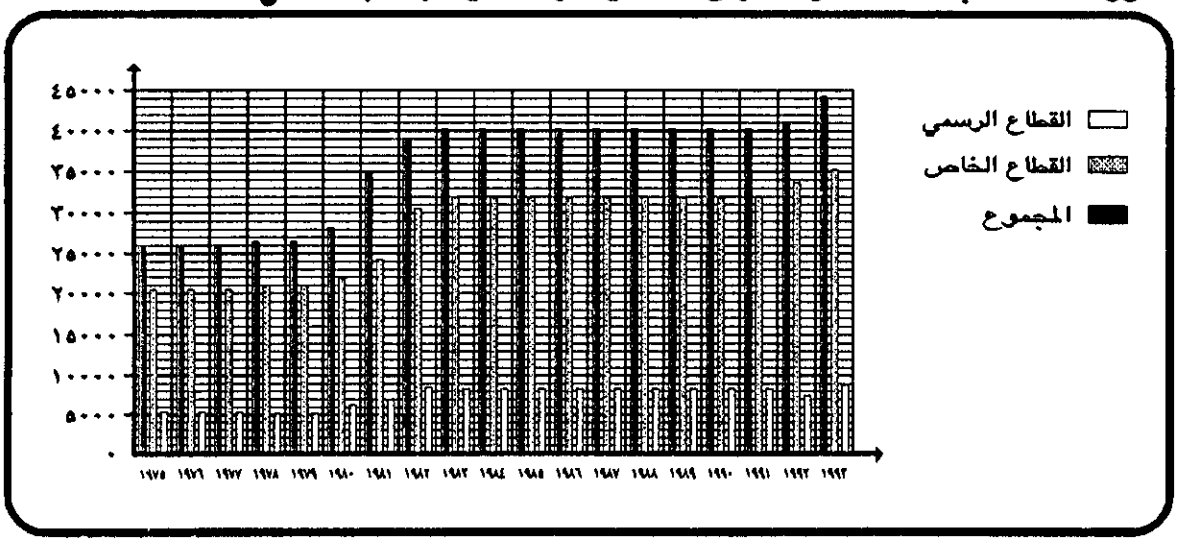

٤ . ٢ . ٣ - الهيئة التعليميّة:

بلغ عدد أفراد الهيئة التعليميّة في التعليم المهني والتقني خمسة آلاف وثلاث مائة وخمسين أستاذاً (٥،٣٥٠)، منهم ١،٥٤٢ في التعليم الرسمي و ٣،٨٠٨ في التعليم الخاص. تجدر الإشارة هنا أنّ أكثر من ثلاثة أرباع أفراد الهيئة التعليميّة في القطاعين هم متعاقدون.

توزيع عدد اساتذة المعاهد والمدارس المهنية والتقنية بحسب القطاع

المنطقة	القطاع الرسمي			القطاع الخاص		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
بيروت	٤٦١	١٩٤	٦٥٥	١،٤٣٦	٩٨٣	٢،٤١٩
جبل لبنان	٤٨	٧	٥٥	٢٥١	١٢٦	٣٧٧
الشمال	١٦٧	٩٥	٢٦٢	٢٨٤	١٩٣	٤٧٧
الجنوب	٢٢٨	٥٩	٢٨٧	٢٥٢	١١٣	٣٦٥
البقاع	٢٣٤	٤٩	٢٨٣	١١٨	٥٢	١٧٠
المجموع	١،١٣٨	٤٠٤	١،٥٣٢	٢،٢٤١	١،٤٦٧	٣،٨٠٨

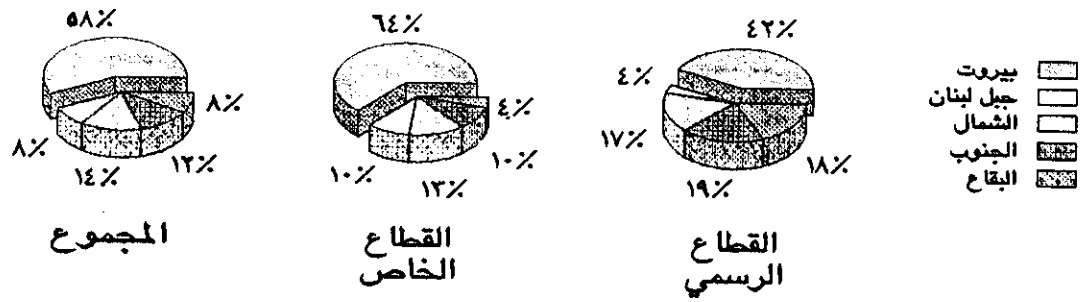

تضمّ بيروت و ضواحيها أكثر من نصف الأساتذة (٥٧,٥٪) ويتوزّع الباقي على المناطق الأخرى بنسب متقاربة كما هو مُبيّن في الجدول أعلاه والذي يعرض توزيع الأساتذة لعام ١٩٩٢ - ١٩٩٣ بحسب المناطق الجغرافيّة والجنس وقطاع التعليم. أمّا نسبة الإناث بين أفراد الهيئة التعليميّة فقد بلغت ٣٥٪ في القطاعين وتساوي ٢٦٪ في القطاع الرسمي و ٣٨٪ في القطاع الخاص.

تضاعف عدد أفراد الهيئة التعليميّة بين عامي ١٩٧٤ - ١٩٧٥ و ١٩٩٢ - ١٩٩٣ أكثر من مرّة. فارتفع من ٢،٠٩٢ إلى ٥،٣٥٠ أي بمعدّل زيادة سنويّة قدرها ٥,٧٪. إلاّ أنّ معدّل الزيادة السنويّة في القطاع الخاص وهو ٨,٦٪ يفوق بكثير الزيادة في القطاع الرسمي وهو ١,٨٪ فقط. وإذا قارنّا هذا المعدّل بالمعدّل السنوي لزيادة التلاميذ في الفترة ذاتها بالنسبة للتعليم الرسمي نرى أنّ معدّل زيادتهم السنوية وهو ٣,١٪ أكبر من معدّل زيادة الأساتذة. أمّا بالنسبة للقطاع الخاص فكان المعدّل السنوي للزيادة في عدد الطلاّب وهو ٣,٣٪ أقلّ بكثير من معدّل زيادة الأساتذة.

يبيّن الرسم البياني أدناه تطوّر عدد الهيئة التعليميّة في قطاع التعليم المهني والتقني ما بين العام الدراسي ١٩٧٤ - ١٩٧٥ والعام ١٩٩٢ - ١٩٩٣.

تطور عدد اساتذة المعاهد والمدارس المهنية والتقنية بحسب القطاع

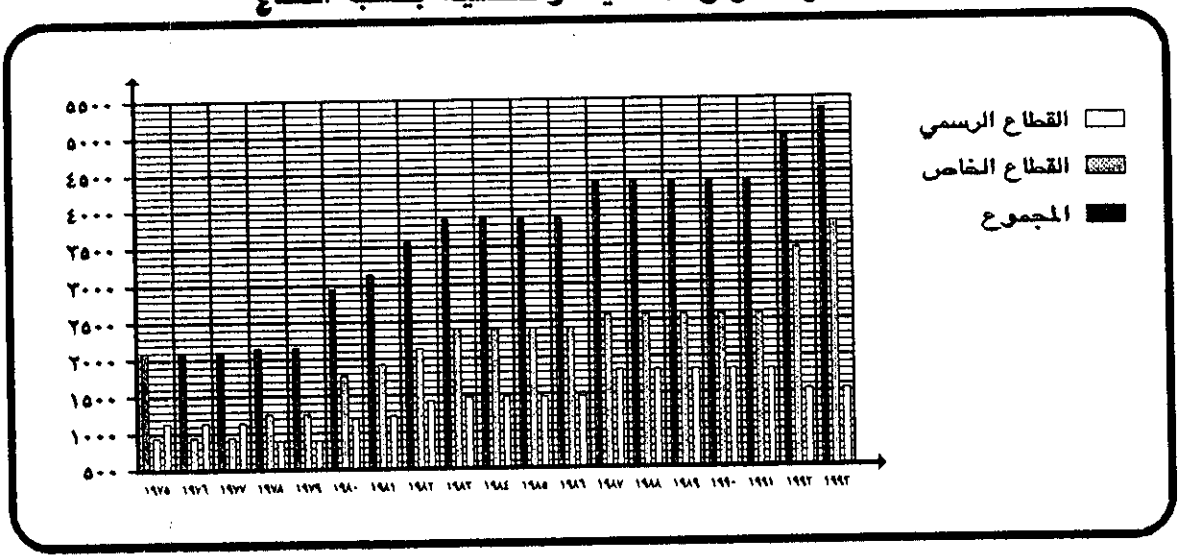

٥ - مشروع المدارس المهنيّة و التقنيّة

٥ . ١ - مبرّرات المشروع

تتطلّب أيّة خطّة للنهوض الإعماري تخطيطاً لإعداد اليد العاملة الفنيّة، وفقاً لاحتياجات مشاريع هذا النهوض. يمرّ لبنان حاليّاً بمرحلة الإعداد لمشاريع إعماريّة في مختلف ميادين النشاط الإقتصادي والإجتماعي والتربوي، تتطلّب المزيد من الإهتمام بقطاع إعداد اليد العاملة فيه وفقاً لاحتياجات سوق العمل، واحتياجات مشاريع إعادة الإعمار بعد سنوات الأزمة المتمادية منذ العام ١٩٧٥.

يُعتَبَر لبنان، بالرغم من النكسات التي مرّ بها في السنوات الأخيرة من الدول التي أحرزت إزدهاراً مرموقاً في مختلف الحقول، ويعود ذلك بالدرجة الأولى للعنصر البشري فيه والذي يُعتبر من أهمّ العناصر الثابتة في الإقتصاد اللبناني لا سيّما وأنّ هذا الإقتصاد لا يعتمد على ثروات طبيعيّة.

وقد دفع الشحّ في الموارد الطبيعيّة اللبنانيّين منذ القدم إلى تركيز نشاطاتهم في الميادين التي يتطلّب ازدهارها المزيد من المعرفة والمهارة والتفوّق البشري. وحديثاً لم يقتصر النشاط اللبناني على قطاعات الخدمات والتجارة والزراعة فقط بل تناول أيضاً قطاع الصناعة الذي شهد توسّعاً سريعاً ساهم في ترسيخه النموّ

في قطاع البناء وقطاعات التجارة والمال حيث تمّ تحويل جزء لا يستهان به من الأرباح التجاريّة إلى الإستثمار الصناعي.

وقد أدّى هذا التطوّر الإقتصادي المقترن بتطوّر تكنولوجي سريع إلى اتّساع سوق العمل وإلى تنوّع الإختصاصات وتعدّد الأعمال والمهامّ وتشعّبها في مختلف القطاعات بحيث أصبح من الضروري الإلمام بهذا العدد الضخم من أنواع المهن والوظائف بهدف تنظيم استخدام القوى العاملة وتدريبها ورفع كفاءتها الإنتاجيّة وإعادة تأهيلها لإيجاد الإستقرار في سوق العمل وتأمين التوازن بين العرض والطلب وإيجاد حلول لمشاكل البطالة، المنظور منها والمقنّع، والهجرة.

لا شكّ أنّ الإقتصاد اللبناني عموماً وسوق يد العمل خصوصاً يعانيان حاليّاً من أزمة حادّة متمثّلة بركود عام وبطالة متنامية بشكليها المنظور والمقنّع. فهناك خلل لا شكّ فيه في ميزان العرض والطلب للقوى العاملة وهو ناتج إلى حدّ كبير عن وفرة في بعض المهن والإختصاصات أكثر بكثير ممّا يحتاجه سوق العمل ممّا يُترجم بطالة متنامية، ومن جهة أخرى شحّ في بعض الإختصاصات والمهارات ممّا يشكّل عائقاً في وجه فاعليّة النهوض والتوسّع الإقتصادي المُرتقب.

وإذا كان لبنان قد عانى من قلّة ترشيد نموّه الإقتصادي، ومن ضآلة الجهود التي بُذلت لتخطيط إعداد اليد العاملة الفنيّة قبل وأثناء الأحداث، فإنّ هذه الصعوبات لا تزال قائمة وبحاجة إلى جهود كثيرة لمحاولة تجاوزها عن طريق استكشاف توجّهات النموّ الإقتصادي الإيجابيّة ومحاولة تقدير الحاجة إلى اليد العاملة الفنيّة كمّاً ونوعاً وفق هذه التوجّهات والتخطيط لها.

لا شكّ أنّ صعوبات جمّة تواجه أيّة محاولة للقيام بالتخطيط لليد العاملة الفنيّة، ليس أقلّه النقص المذهل في المعلومات الإحصائيّة الدقيقة حول المعطيات السكانيّة والنشاطات الإقتصاديّة وسوق العمل واحتياجاته، إلاّ أنّ هذه الصعوبات لا تقلّل من أهميّة الحاجة إلى تخطيط إعداد اليد العاملة الفنيّة بل تبيّن مدى خطورتها، خصوصاً في مرحلة الإعداد الحاليّة لخطط نهوض اقتصادي تتيح للبنان التغلّب على عوامل التخلّف والتفكّك التي داهمته وفتكت ببنيته الإقتصاديّة والبشريّة خلال العقدين الماضيين.

وبانتظار توفر شروط أكثر ملاءمة للتخطيط لإعداد اليد العاملة الفنيّة بالإستناد إلى معطيات دقيقة، لا بدّ من الإسترشاد بالمعطيات المتوفرة في المجال السكاني وفي ميدان النشاطات الإقتصاديّة لاستخلاص توجّهات عامّة للتخطيط لإعداد اليد العاملة الفنيّة.

هذه هي المهمّة التي تتطرّق إليها هذه الدراسة، مركّزة على النقاط التالية:

أ - توضيح بنية التعليم المهني والتقني: مستوياته، حقوله وإلى حدّ ما، إختصاصاته، مع إبراز التوجّهات الحالية لتطوير هذه البنية.

ب - إستكشاف احتياجات سوق العمل من الإعداد المهني والتقني، بالإستناد إلى المعطيات السكانية المتوقرة وإلى الطلب الإجتماعي على التعليم المهني والتقني في القطاعين الرسمي والخاص، وإلى توجّهات النمو الإقتصادي كما تظهر في المؤشّرات المتوقرة والممكن تجميعها من خلال المسح الميداني ولو بشكل محدود. وفي هذا النطاق، تمّ القيام بثلاثة أنواع من المسح الميداني ضمن هذه الدراسة، وهي على الشكل التالي:

- مسح ميداني للمدارس القائمة في القطاع الرسمي للتعليم المهني والتقني.
- مسح ميداني لأكثر من ٧٥ مدرسة تعليم مهني وتقني في القطاع الخاص.
- مسح ميداني لأكثر من ١٥٠ مؤسّسة صناعيّة وإقتصاديّة.

ج - تحليل توزيع التلامذة الحالي وتوجّههم إلى سوق العمل من خلال السلّم التعليمي المعمول به حاليّاً واقتراح التعديلات الضروريّة له.

د - إقتراح توزيع جغرافي لشبكة المدارس المستقبليّة في قطاع التعليم المهني والتقني الرسمي على كافة المناطق اللبنانيّة بالإستناد إلى المعطيات السكانيّة المتوقرة والهيكليّة المناطقيّة للإقتصاد وقطاعاته.

٢ . ٥ - المبادئ والأسس التوجيهية

١ . ٢ . ٥ - التنظيم الداخلي:

يتمّ الإعداد والتأهيل في التعليم المهني والتقني ضمن ثلاثة حقول أساسيّة هي:

- حقل التأهيل المهني (Vocational Training)
- حقل التعليم الفنّي (Para-Technical Education)
- حقل التعليم التقني (Technical Education)

يضمّ حقل التأهيل المهني المهن والحرف ذات الطابع اليدوي الصرف أو التي لا يتطلّب ممّن يمارسها سوى المعلومات الخاصّة المحصورة بها فقط، ويتمّ التأهيل المهني على ثلاث مستويات:

- مستوى الكفاءة الذي ينتهي إلىإفادة الكفاءة المهنيّة.
- مستوى التكميل الذي ينتهي إلى شهادة التكميليّة المهنيّة.
- مستوى التأهيل الذي ينتهي إلى الشهادة التأهيليّة المهنيّة العليا.

من جهة ثانية يضمّ حقلا التعليم الفنّي والتقني المهن والإختصاصات ذات الطابع المتطوّر والتي يستلزم تحصيلها ثقافة أساسية لا تقلّ مبدئيّاً عن تسع سنوات في التعليم العام ويستند باستمرار على الرياضيّات أو العلوم على اختلافها. ويتميّز التعليم التقني بتوجّهه الصناعي التقني أو الهندسي بينما يقتصر التعليم الفنّي على العلوم التطبيقيّة الأخرى كالمحاسبة والعلوم التجاريّة والسكرتاريا وما شابه.

كما في التأهيل، يتمّ التعليم الفنّي والتقني على ثلاثة مستويات:

- مستوى التنفيذ الذي ينتهي إلى شهادة البكالوريا الفنيّة.

- مستوى الأطر الوسطى الذي ينتهي إلى شهادة الإمتياز الفنّي.
- مستوى الأطر العليا الذي ينتهي إلى إحدى شهادات التعليم التقني والفنّي العالي أو الإجازة الفنيّة.

يقدّم الرسم البياني أدناه "السلّم التعليمي المقترح" تصوّرا تمّ تطويره واعتماده في هذه الدراسة لتراتبيّة وتواصل حقول ومستويات التعليم.

٥ . ٢ . ٢ - أنواع المدارس

يمكن تمييز أربعة أنواع من المدارس كما هو مبيّن في السلم التعليمي المقترح أعلاه، وهي على الشكل التالي:

أ - المدرسة الصناعيّة:

وتضمّ حقلي التأهيل المهني والتعليم التقني ويتمّ التعليم فيها على ثلاث مستويات:

- مستوى الكفاءة الذي ينتهي إلى إفادة الكفاءة المهنيّة.
- مستوى التكميل الذي ينتهي إلى شهادة التكميليّة المهنيّة.
- مستوى التنفيذ الذي ينتهي إلى شهادة التأهيليّة المهنيّة العليا أو إلى شهادة البكالوريا الفنيّة،الفرع التقني.

ويتّسم هذا النوع من المدارس بطابعه التقني الصناعي.

ب- المدرسة الشاملة:

تتميّز المدرسة الشاملة بكونها تضمّ التعليم الفنّي إلى جانب التعليم الأكاديمي الصرف. ويتمّ التعليم فيها على مستوى التنفيذ فقط والذي ينتهي إلى شهادة البكالوريا بفرعيها الأكاديمي والفنّي.

مشروع المدارس المهنية و التقنية
السلم التعليمي المقترح

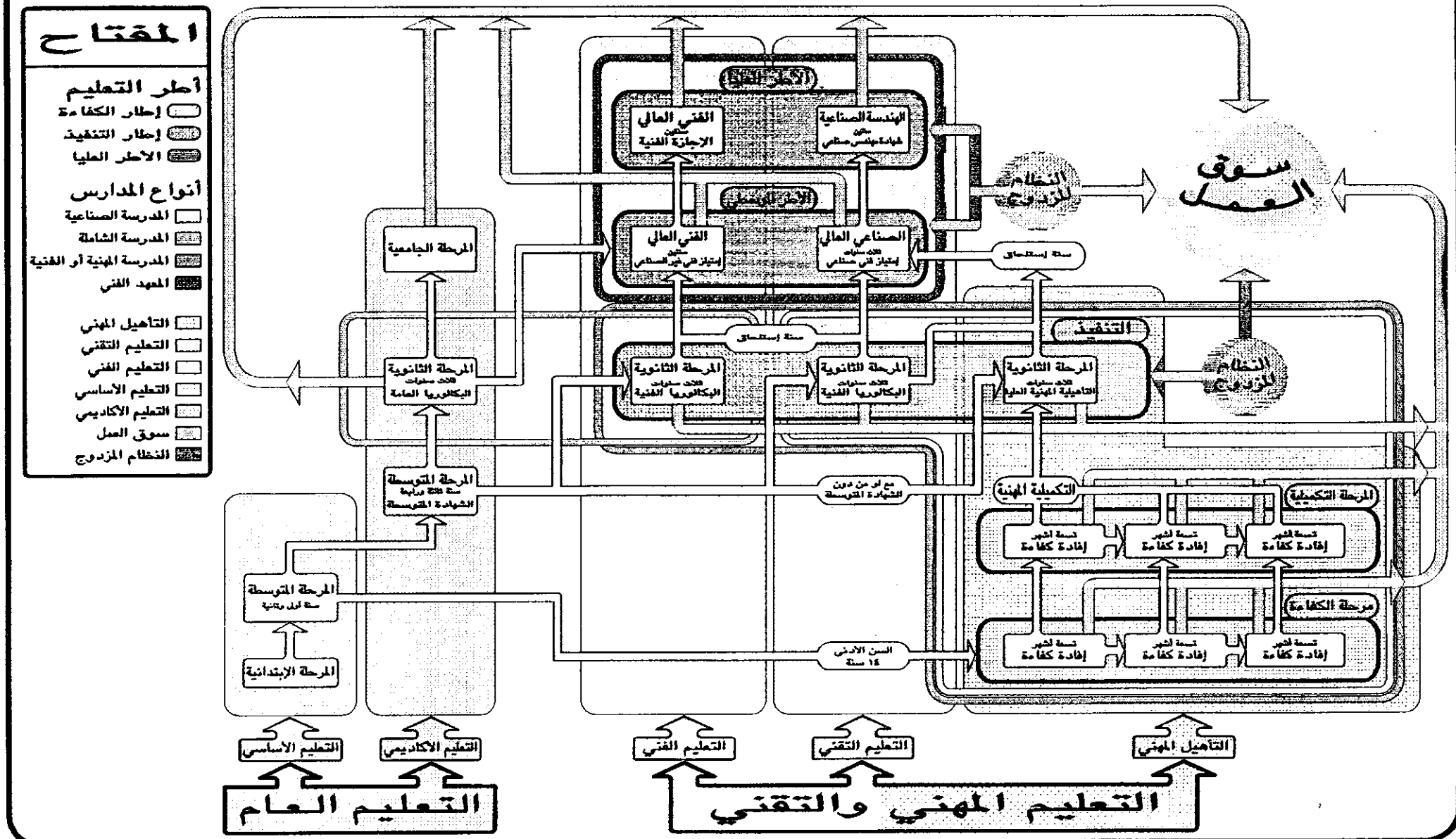

تتفاوت الآراء حول إيجابيّات هذا النوع من المدارس كونها تضمّ التعليمين الأكاديمي والفنّي على قدم المساواة خاصّة بما لذلك من منافع على صعيد إعادة توجيه الشباب نحو سوق العمل، إلا أنّه من المستبعد أن يصار إلى تطبيق هذا النوع من المدارس في المستقبل المنظور.

ج- المدرسة المهنيّة أو الفنيّة:

وقد تضمّ أيّاً من الإختصاصات في كلّ من حقول التأهيل والتعليم الفنّي والتقني من مستوى الكفاءة إلى مستوى التنفيذ وتنتهي فيها الدراسة إلى أيّ من الشهادات التالية:

- إفادة الكفاءة المهنيّة.
- شهادة التكميليّة المهنيّة.
- التأهيليّة المهنيّة العليا.
- البكالوريا الفنيّة بفرعيها التقني والفنّي.

د - المعهد الفنّي:

ويقتصر على التعليم الفنّي والتقني ضمن الأطر الوسطى والعليا وينتهي إلى إحدى الشهادات التالية:

- الإمتياز الفنّي بفرعيه الصناعي وغير الصناعي.
- شهادة الهندسة الصناعيّة.
- الإجازة الفنيّة.

وسوف يقتصر توفير هذا النوع من المدارس وفقاً لهذه الدراسة على مستوى المحافظات.

٥ . ٢ . ٣ - الإختصاصات

يشمل التعليم المهني والتقني عدداً كبيراً من الإختصاصات التي تتوزّع على كافة المستويات في حقلي الإعداد والتأهيل (راجع ملحق رقم ١)، وتؤدّي إلى الشهادات التالية:

أ - في حقل التأهيل المهني:

أ.١ - شهادة الكفاءة المهنيّة: وقد بلغ عدد الإختصاصات التي تُدرّس في هذا المستوى عام ١٩٩٢-١٩٩٣ تسعة اختصاصات، وتضمّ اللائحة الرسميّة للإختصاصات للمستوى عينه ٣٣ إختصاصاً.

أ.٢ - شهادة التكميليّة المهنيّة: وقد بلغ عدد الإختصاصات التي تُدرّس في هذا المستوى ١٧ إختصاصاً بينما تضمّ اللائحة الرسميّة للإختصاصات ٣٨ إختصاصاً.

أ.٣ - شهادة التأهيليّة المهنيّة العليا: وتضمّ عشرة اختصاصات وفق التنظيم الجديد لهذه الدراسة (القرار رقم ٩٣/١٧٤-٦م. بتاريخ ٦-٩-٩٣)

ب- في حقلي الإعداد الفنّي والتقني:

ب.١ - شهادة البكالوريا الفنيّة: ويبلغ عدد الإختصاصات التي تُدرّس في هذا المستوى ٢٢ اختصاصاً وتضمّ لائحة الإختصاصات ٣٣ اختصاصاً.

ب.٢ - شهادة الإمتياز الفنّي: ويبلغ عدد الإختصاصات التي تُدرّس في هذا المستوى ٢١ اختصاصاً وتضمّ اللوائح الرسميّة للإختصاصات ٢٢ اختصاصاً.

ب.٣ - شهادة الإجازة الفنيّة والإجازة التعليميّة الفنيّة: ويبلغ عدد الإختصاصات التي تدرّس في هذا المستوى ٧ اختصاصات.

وفي هذا المجال، تمّ تحديد من خلال المسح الميداني الذي تمّ القيام به ضمن هذه الدراسة عدداً من الإختصاصات بالإضافة إلى شهادة الهندسة الصناعيّة ضمن الأطر العليا في حقل الإعداد التقني كونها ضروريّة للإقتصاد وهي غير متوقرة ولا مدرجة في اللوائح الرسميّة للإختصاصات، ونذكر منها:

- البتروكيمياء – الكيمياء الصناعيّة.
- كيمياء الصيدلة – الكيمياء الصناعية.
- معالجة المياه – الكيمياء الصناعية.
- التحاليل الطبيّة – الخدمات الطبيّة المساعدة.
- حفظ المواد الغذائيّة – الصناعة الغذائيّة.
- صيانة الأجهزة الطبيّة – الإلكتروميكانيك.
- كهرباء المركبات – الإلكتروميكانيك.
- الإلكترونيّات الصناعية – الكهرباء.
- القياس والتحكّم الآلي – الكهرباء.
- صيانة وتجميع الحاسبات الإلكترونيّة – الكهرباء.
- تجهيز وصيانة الأبنية – الهندسة المدنيّة.
- صناعة مجسّمات البناء – الهندسة المدنيّة.
- صناعة البلاستيك – صناعة الجلد والمطّاط والبلاستيك.
- تصميم الأحذية والمصنوعات الجلديّة – صناعة الجلد والمطّاط والبلاستيك.
- تصميم الأزياء – صناعة النسيج والملابس.

٥ . ٢ . ٤ - التوزيع المقترح للتلاميذ:

كان التعليم المهني والتقني قد أعطى أهميّة أكبر في السابق لحقل التعليم الفنّي الذي توسّع انتشاره في القطاعين الرسمي والخاص تجاوباً مع الطلب "الإجتماعي" له (للتمييز عن الطلب الفعلي للإقتصاد)، وكان ذلك على حساب التأهيل المهني والتعليم التقني اللذين تقلصا بشكل ملحوظ. إلا أنّ وزارة التعليم المهني والتقني تتّجه اليوم إلى خلق توازن أكبر بين حقلي التعليم التقني والتأهيل المهني من جهة والتعليم الفنّي من جهة ثانية لما لهذا التوازن من أهميّة لسدّ حاجات البلاد الآنيّة والمستقبليّة لليد العاملة الماهرة، كذلك لإعادة توجيه الشباب نحو سوق العمل وتدريبهم وإكسابهم مهناً تساهم في إعمار البلاد.

تدعم نتائج المسح الميداني لأكثر من ١٥٠ مؤسّسة صناعيّة ولحوالي ٧٥ معهد تعليم فنّي وتقني في القطاع الخاص تمّ القيام به ضمن إطار هذه الدراسة، صوابيّة هذا التوجّه. وبناءً عليه اعتمدت هذه الدراسة مبدأ التوفير المستقبلي لقدرة استيعاب القطاع الرسمي على أساس ٧٠ في المئة صناعي (تعليم تقني وتأهيل مهني) و٣٠ في المئة فنّي.

يقدّم الرسم البياني أدناه "التوزيع الحالي للتلاميذ" تحليلاً إحصائيّاً للتوزيع الحالي للتلاميذ للمقارنة مع تصوّر تمّ تطويره في إطار هذه الدراسة للتوزيع المنشود للتلاميذ تماشياً مع المتطلّبات الإقتصاديّة الحاليّة والمستقبليّة للبلاد والمتمثّل في الرسم البياني "التوزيع المقترح للتلاميذ".

تجدر الإشارة هنا إلى أنّ التوزيع المقترح للتلاميذ يوفّر لحوالي ٦٠ في المئة من الذين يدخلون سنويّاً إلى سوق العمل أن يقوموا بذلك عن طريق قطاع التعليم المهني والتقني مقابل ٤٠ في المئة يدخلون سوق العمل عن طريق التعليم الأكاديمي والجامعي.

إضافة إلى ذلك، تفترض هذه الدراسة أن يستوعب القطاع الرسمي حوالي ٤٠ في المئة من مجموع الطلب للتعليم الفنّي والتقني على أن يستوعب القطاع الخاص الرصيد. وبناءً عليه تقدّر قدرة الإستيعاب المطلوبة لقطاع التعليم المهني والتقني الرسمي بحوالي ٧٢،٠٠٠ تلميذاً بحلول عام ٢٠٠٥

مشروع المدارس المهنية و التقنية
التوزيع الحالي للتلاميذ

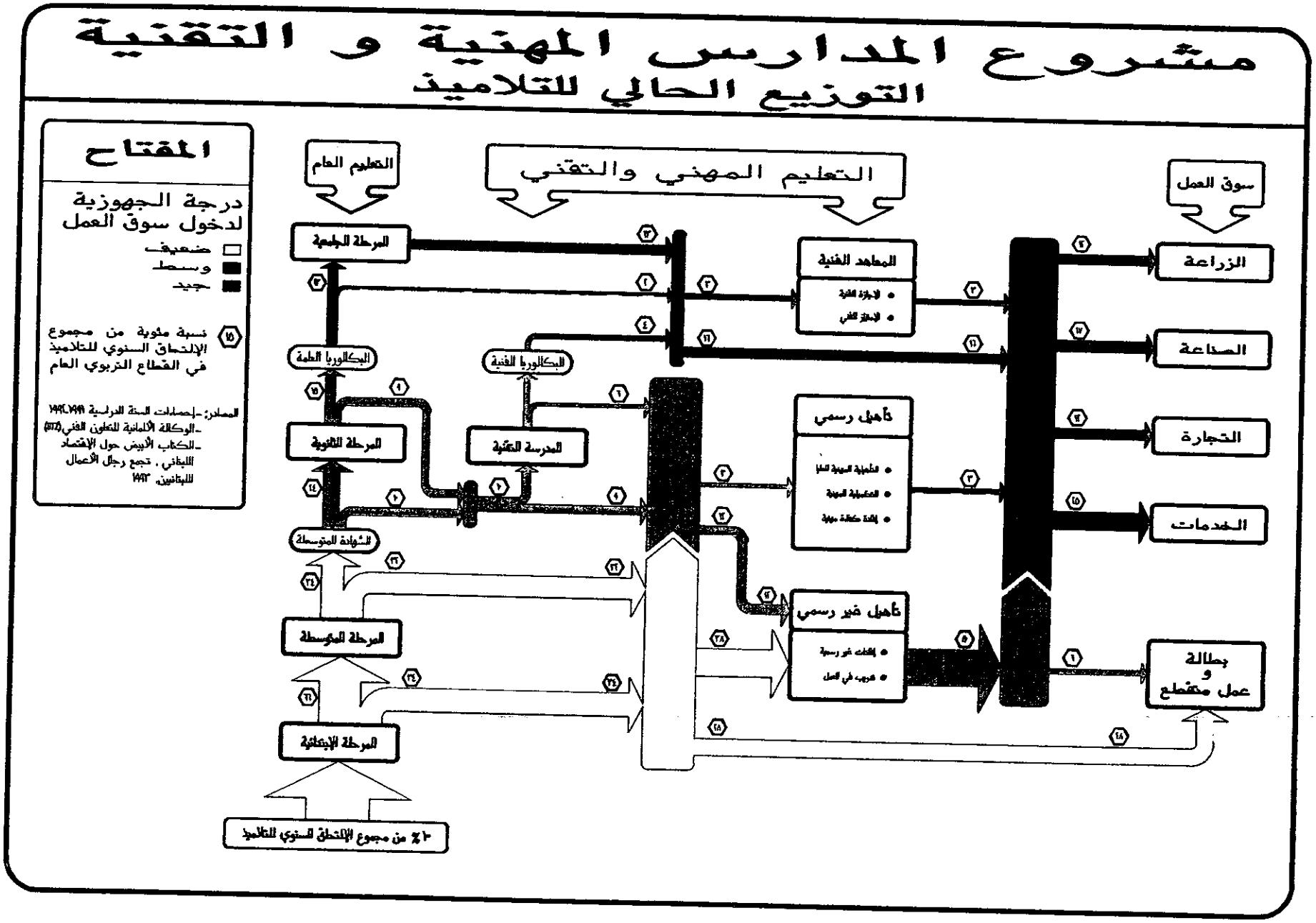

مشروع المدارس المهنية و التقنية
التوزيع المقترح للتلاميذ

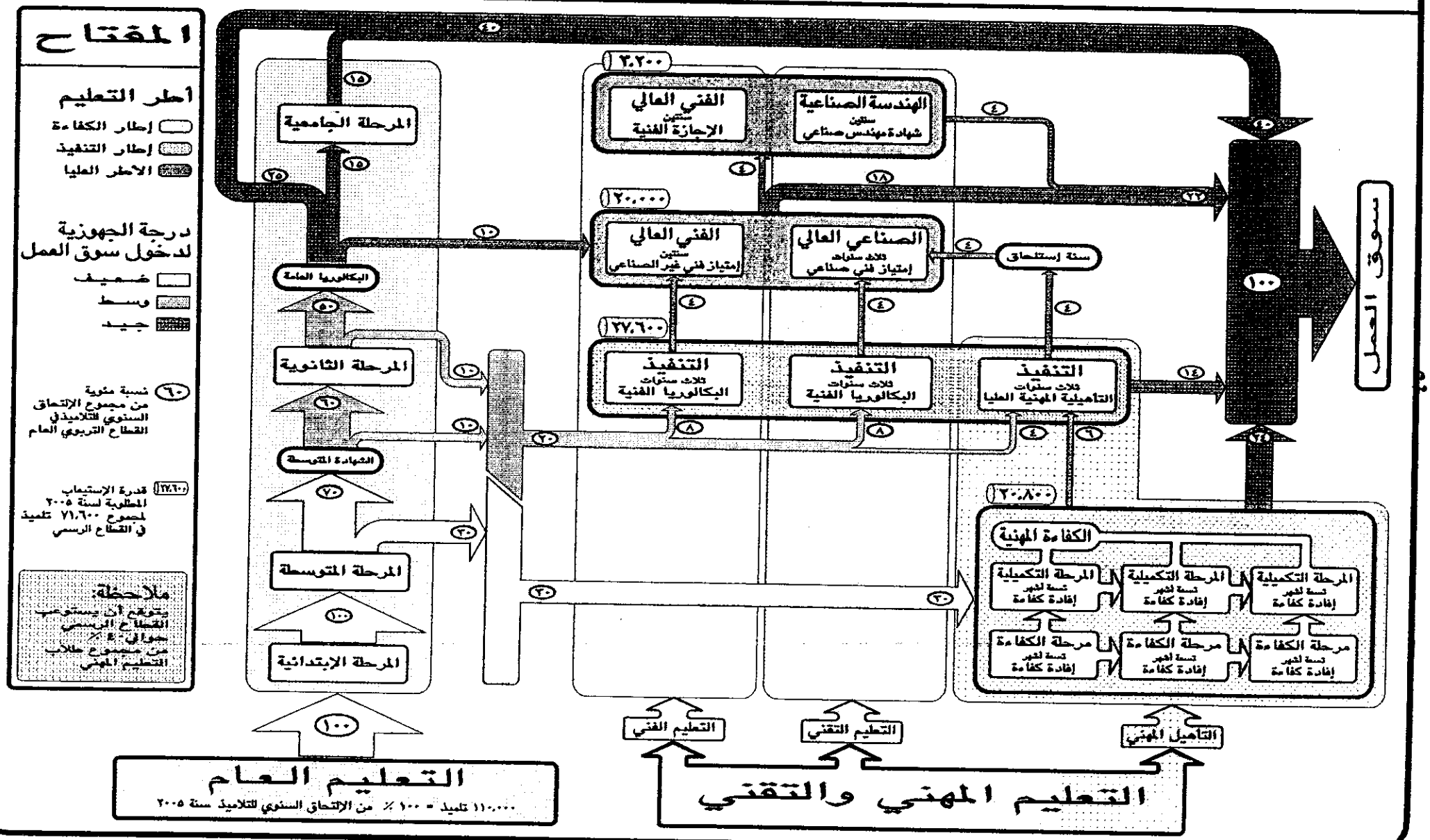

٥ . ٢ . ٥ - برنامج التجهيزات والمساحات:

إعتمدت هذه الدراسة ثلاثة أحجام للمدارس في قطاع التعليم المهني والتقني الرسمي وهي ٤٠٠، ٨٠٠، و١٢٠٠ تلميذ، وهي الأحجام الأكثر ملاءمة وفاعليّة لتحقيق الأهداف العامّة للقطاع والتي تمّ سردها آنفاً. فإنّ توزيع الإختصاصات المتجانسة على أقسام سعياً وراء الفاعليّة من جهة وتطبيق مبدأ توفير قدرة الإستيعاب على أساس ٧٠ في المئة صناعي و٣٠ في المئة فنّي من جهة يملي هكذا تراتبيّة في الأحجام ممّا يعني مثلاً أنّ المدرسة الصغيرة سوف تحتوي على قسم صناعي من ثلاثة اختصاصات بالإضافة إلى اختصاص فنّي أي ما يعادل مجموع ٤٠٠ تلميذ، والمدرسة الوسطى قسمين صناعيّين، بالإضافة إلى اختصاصين فنيين أي ما يعادل ٨٠٠ تلميذاً، والمدرسة الكبيرة قسمين صناعيين بالإضافة إلى ستّة اختصاصات فنيّة أي ما يعادل مجموع ١٢٠٠ تلميذ.

من جهة ثانية، يشير تحليل دقيق للمناهج المعتمدة للإختصاصات على أنّ ساعات التعليم النظري تمثّل حوالي ٦٦ في المئة من المجموع الأسبوعي فيما يقتصر التعليم التطبيقي في المختبرات على ٣٤ في المئة من مجموع ساعات التعليم في الأسبوع، أي ما يمثّل ٢٤ ساعة تعليم نظري و ١٢ ساعة تعليم تطبيقي في الأسبوع كمعدّل. (راجع الملحق رقم ٢).

بناءً عليه، يمكن تحديد برنامج مبدئي نموذجي لكلّ من أحجام المدارس الثلاثة وفقاً للجدول التالي:

	حجم المدرسة					
	صغيرة		وسطي		كبيرة	
	صناعي	فنّي	صناعي	فنّي	صناعي	فنّي
عدد التلاميذ	٣٠٠	١٠٠	٦٠٠	٢٠٠	٦٠٠	٦٠٠
عدد الإختصاصات	٣	١	٣	٢	٣	٣
عدد الشعب	١	١	٢	١	٢	٢

إنّ الجدول أعلاه مبنيٌّ على أساس أنّ المدّة الدراسيّة هي سنتان ونصف كمعدّل لكلّ اختصاص، وأنّ السنة الدراسيّة تتكوّن من ٤٠ أسبوعاً دراسيّاً.

من هنا يمكن تحديد برنامج مبدئي نموذجي مفصّل للمساحات والتجهيزات لكلّ من الأحجام الثلاثة للمدارس، معتمدين في ذلك على برنامج المساحات الموحّد الذي تمّ إعداده من قبل الإستشاري بالتنسيق مع الجهات المختصّة في الوزارة وتماشياً مع فحوى القرار رقم ٩١/٢٤٢-٦م الصادر عن وزارة التربية الوطنيّة في ٢٠ أيلول ١٩٩١ والمتعلّق "بتحديد المواصفات والمساحات والقياسات المطلوبة للترخيص لمدارس ومعاهد التعليم المهني والتقني الخاصّة" (راجع الملحق رقم ٣)، وذلك وفقاً للجدول التالي:

المكونات	أحجام المدارس								
	صغيرة			وسطي			كبيرة		
	عدد الوحدات	مساحة الوحدة	المجموع	عدد الوحدات	مساحة الوحدة	المجموع	عدد الوحدات	مساحة الوحدة	المجموع
- دراسية									
صفوف	١٢	٥٦	٦٧٢	٢٤	٥٦	١٣٤٤	٣٦	٥٦	٢٠١٦
غرف دراسة	٤	٣٢	١٢٨	٦	٣٢	١٩٢	٨	٣٢	٢٥٦
مختبرات	٤	١٢٠	٤٨٠	٨	١٢٠	٩٦٠	١٢	١٢٠	١٤٤٠
مصانع	٣	٢٤٠	٧٢٠	٦	٢٤٠	١٤٤٠	٦	٢٤٠	١٤٤٠
- دعم دراسية									
مكتبات/أرشيف	١	٩٥	٩٥	١	١٩٠	١٩٠	١	١٩٠	١٩٠
شئون الطلاب	١	١٦	١٦	١	١٦	١٦	٢	١٦	٣٢
بصري/سمعي	١	٦٤	٦٤	٢	٦٤	١٢٨	٢	٦٤	١٢٨
- دعم فني									
مخازن	٣	١٥٠	٤٥٠	٣	٢٥٠	٧٥٠	٣	٢٥٠	٧٥٠
صيانة	١	٣٢	٣٢	٢	٣٢	٦٤	٢	٣٢	٦٤
صالة متعددة الإستعمالات	١	٢٥٠	٢٥٠	١	٣٥٠	٣٥٠	١	٤٥٠	٤٥٠
حراسة	١	٢٥	٢٥	١	٢٥	٢٥	١	٢٥	٢٥
غرف صحية	١	٩٦	٩٦	٢	٩٦	١٩٢	٣	٩٦	٢٨٨
غيره	١	٩٦	٩٦	٢	٩٦	١٩٢	٣	٩٦	٢٨٨
- إدارة									
مركزية	١	٨٠	٨٠	١	٩٥	٩٥	١	١١٠	١١٠
مكتب الأساتذة	٢	٥٠	١٠٠	٢	٦٥	١٣٠	٢	٨٠	١٦٠
- المجموع			٣٣٠٤			٦٠٦٨			٧٦٣٧
- ٣٠٪ حركة ومواصلات			٩٩١			١٨٢٢			٢٢٩٣
- المجموع العام			٤٢٩٥ م.م			٧٨٩٠ م.م			٩٩٣٠ م.م
- معدل المساحة للتلميذ			١٠،٨ م.م			٩،٩ م.م			٨،٣ م.م

وتشير دراسة تحليليّة قامت بها الجهات المختصّة في وزارة التعليم المهني والتقني عن كلفة التجهيز الفنّي (أي المصانع في الإختصاصات الصناعيّة) بأنّه يمكن تقديرها بحوالي ٨٠٠٠ دولار أميركي للمركز التدريسي الواحد كمعدّل (راجع الملحق رقم ٤)، أي ما يوازي ٢٤٠،٠٠٠ دولار أميركي لمصنع صناعي يستوعب ٣٠ تلميذاً (أي ٨٠٠ دولار X ٣٠ تلميذاً).

بناءً عليه، وإذا افترضنا كلفة البناء للمتر المربّع بحوالي ٣٠٠ دولار أميركي بما في ذلك الأعمال الخارجيّة، وكلفة تجهيز عامّ بحوالي ٢٠٠ دولار أميركي للتلميذ الواحد والتي تشمل كلفة تجهيز المختبرات، فإنّ الكلفة الإجماليّة للمدرسة الواحدة ولكلّ من الأحجام الثلاثة للمدارس تضحي على الشكل التالي:

حجم المدرسة	المساحة الإجماليّة (م م)	كلفة البناء ($ ١٠٠٠)	كلفة تجهيز عام ($ ١٠٠٠)	كلفة تجهيز المصانع ($ ١٠٠٠)	كلفة دراسة وإشراف ($ ١٠٠٠)	الكلفة الإجماليّة ($ ١٠٠٠)
صغيرة	٤،٢٩٥	١،٢٨٩	٨٠	٧٢٠	٦٥	٢،١٥٤
وسطى	٧،٨٩٠	٢،٣٦٧	١٦٠	١،٤٤٠	١١٩	٤،٠٨٦
كبيرة	٩،٩٣٠	٢،٩٧٩	٢٤٠	١،٤٤٠	١٤٩	٤،٨٠٨

٥ . ٣ - خلاصة المشروع

مشروع المدارس المهنية و التقنية
الفرضيات الأساسية

الفرضيات التوجيهية

قدرة استيعاب القطاع الرسمي لسنة ٢٠٠٥ :

- ٧١،٦٠٠ تلميذ
- ٢٠،٠٠٠ تلميذ في مدارس قائمة
- ٥١،٦٠٠ تلميذ في مدارس جديدة

نسبة الأستيعاب :

- المساواة في التوزيع بين المناطق

الوحدة الدراسية :

- القضاء
- مناطق الاستقطاب ضمن القضاء

المسافة القصوى من و الى المدرسة :

- ٤٥ دقيقة

الفرضيات التقنية

احجام المدارس :

- صغرى : ٤٠٠ تلميذ
- وسطى : ٨٠٠ تلميذ
- كبرى : ١٢٠٠ تلميذ

معدل المساحة للتلميذ الواحد :

- ٩،٥ امتار مربعة (يتغاوت وفقا للاختصاص)

أسس تقدير الكلفة :

- كلفة البناء : ٣٠٠ دولار / متر مربع (بما فيها الاشغال الخارجية)
- كلفة تجهيز عام : ٢٠٠ دولار / تلميذ
- كلفة تجهيز فني : ٣٢٠٠٠ دولار / مدرسة صغرى
  ١٤٤٠٠٠ دولار / مدرسة وسطى
  ١٤٤٠٠٠ دولار / مدرسة كبرى

مراحل التنفيذ :

- مرحلة اولى : ١٢،٠٠٠ تلميذ (٣ سنوات)
- مرحلة ثانية : ١٦،٠٠٠ تلميذ (٣ سنوات)
- مرحلة ثالثة : ٢٣،٦٠٠ تلميذ (٤ سنوات)

مشروع المدارس المهنية و التقنية
الاسس و المنهجية العامة

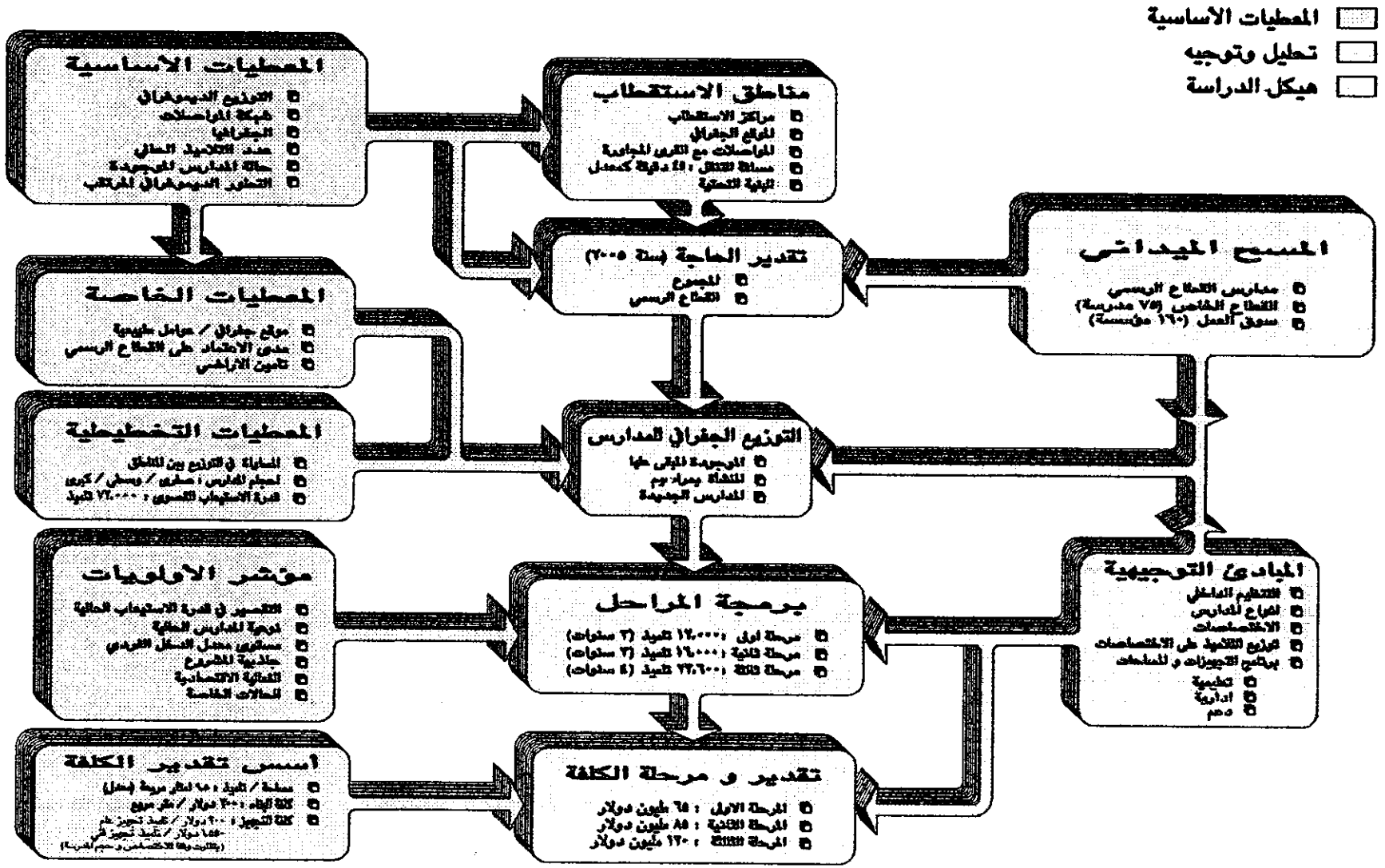

مشروع المدارس المهنية و التقنية
البرنامج المقترح

المنطقة	المدارس الجديدة				مدارس منشأة بمرسوم				مبلغ احتياطي (الف دولار)	الكلفة الإجمالية للمشروع (الف دولار)
	عدد المدارس	عدد التلاميذ	المساحة (امتار مربعة)	الكلفة (الف دولار)	عدد المدارس	عدد التلاميذ	المساحة (امتار مربعة)	الكلفة (الف دولار)		
بيروت	٢	٢,٦٠٠	٢٩,٣٩٠	١٤,٤٢٤	١	١,٢٠٠	٩,٩٣٠	٤,٨٠٨	٢٥,٠٠٠	١٩,٢٣٢
جبل لبنان الشمال	٢٢	١٦,٨٠٠	١٥٢,٩٥٠	٧٦,٣٤٨	٢	١,٢٠٠	١٢,١٨٥	٦,٧٤٠		٨٣,٥٨٨
الجنوب	١٧	٩,٢٠٠	٩١,٤٧٥	٤٥,٧٩٠	٣	٢,٠٠٠	٢٠,٠٧٥	١٠,٣٣٦		٥٦,١١٦
البقاع	١٥	٩,٢٠٠	٩٠,٠٧٥	٤٥,٢٤٦	٣	٢,٠٠٠	١٨,٥٢٠	٩,١١٦		٥٤,٤٦٢
	٧	٢,٦٠٠	٢٥,٧٠٠	١٧,٧٢٢	٥	٢,٨٠٠	٢٨,٦٦٥	١٤,٦٢٤		٣٢,٣٦٦
المجموع	٦٤	٤٢,٤٠٠	٤٠٠,٩٩٠	١٩٩,٦٤٠	١٤	٩,٢٠٠	٨٩,٣٧٥	٤٥,١٢٤		٢٦٩,٧٦٤

الخطوط العريضة	المدارس المقترحة		
	صغرى (٤٠٠ تلميذ)	وسطى (٨٠٠ تلميذ)	كبرى (١٢٠٠ تلميذ)
عدد المدارس الجديدة	٤٥	١٥	١٨
معدل المساحة للتلميذ الواحد	١٠٨ م م	٩٩ م م	٨٣ م م
كلفة البناء للمتر المربع	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠
كلفة تجهيز عام للتلميذ الواحد	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠
معدل كلفة تجهيز فني للمدرسة الواحدة	٧٢٠,٠٠٠	١,٤٤٠,٠٠٠	١,٤٤٠,٠٠٠
كلفة دراسة و اشراف	٥٪	٥٪	٥٪
الكلفة الاجمالية للمدرسة الواحدة	٢,١٥٤,٠٠٠	٤,٠٨٦,٠٠٠	٤,٨٠٨,٠٠٠

	مدارس جديدة	مدارس مبقاة	مجموع
العدد الاجمالي للمدارس	٧٨	١٩	٩٧
العدد الاجمالي للتلاميذ	٥١,٦٠٠	٢٠,٠٠٠	٧١,٦٠٠

ملاحظة : ارقام الكلفة بالدولار الاميركي

التوزيع المناطقي

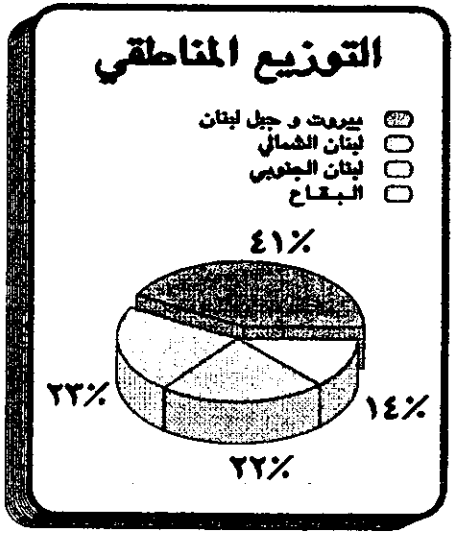

برمجة التنفيذ

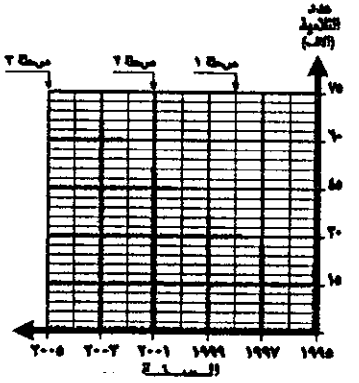

مشروع المدارس الثانوية و التقنية
تطور عدد التلاميذ

القطاع	الحالي	سنة ٢٠٠٠	سنة ٢٠٠٥
الرسمي	٨,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	٧٢,٠٠٠
الخاص	٣٧,٠٠٠	٧٠,٠٠٠	١٠٨,٠٠٠
المجموع	٤٥,٠٠٠	١١٠,٠٠٠	١٨٠,٠٠٠

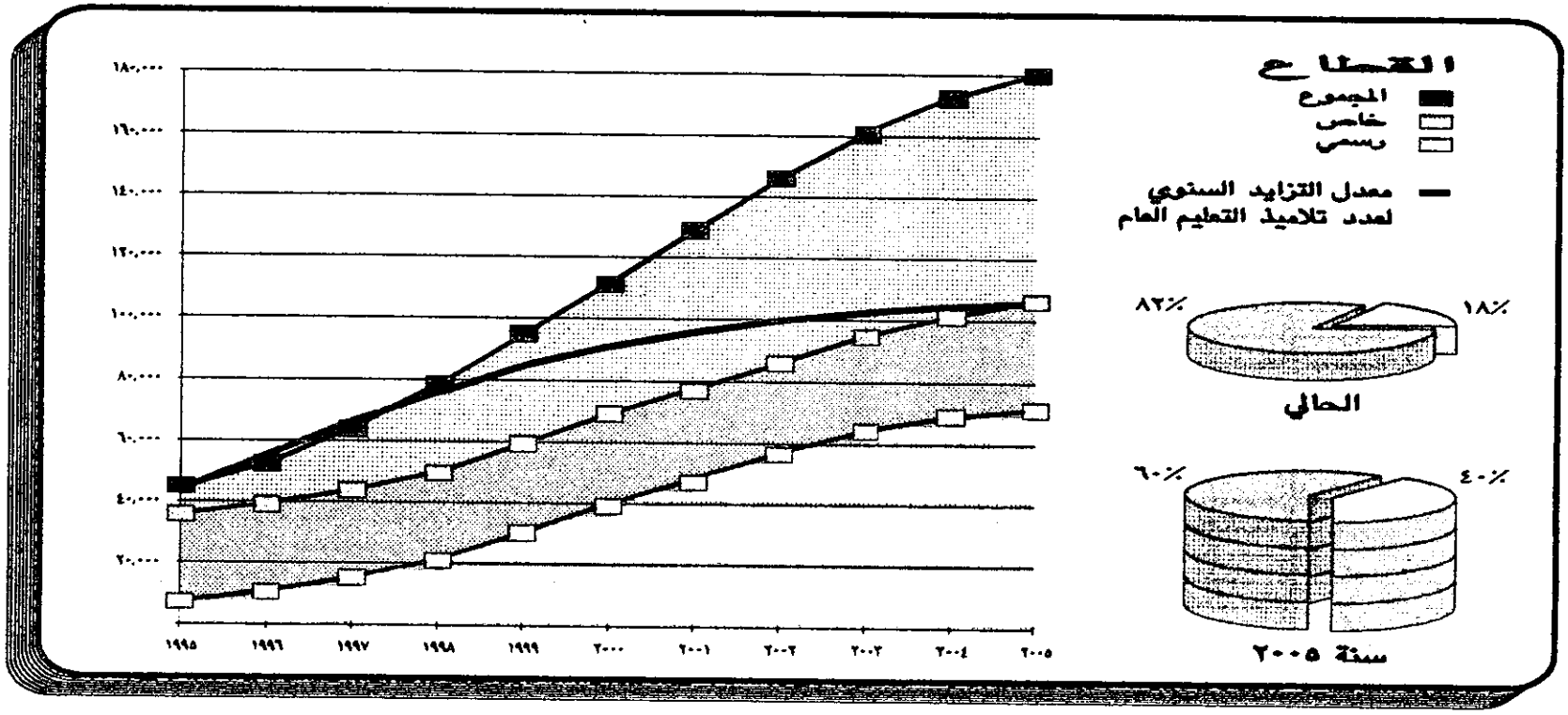

مشروع المدارس المهنية و التقنية
البرنامج المقترح

معهد تكنولوجي | مركز تدريب | مدرسة قائمة | مدرسة منشأة بمرسوم

بيروت و جبل لبنان

قضاء	اسم الموقع	المدارس المقترحة: صغرى (٤٠٠ تلميذ)	وسطى (٨٠٠ تلميذ)	كبرى (١٢٠٠ تلميذ)	الكلفة التقديرية (الاف الدولارات)
بيروت	بيروت			١	١٩،٢٣٢
عاليه	عاليه		١		٤،٠٨٦
	الشويفات			١	٤،٨٠٨
بعبدا	بعبدا - الحدث		١		٤،٠٨٦
	راس المتن	١			٢،١٥٤
	حمانا		١		٤،٠٨٦
	الضاحية الجنوبية			٣	١٤،٤٢٤
جبيل	جبيل		١		٤،٠٨٦
	لحفد	١			٢،١٥٤
	قرطبا	١			٢،١٥٤
كسروان	حجلتون				
	جونية			١	٤،٨٠٨
	حراجل	١			٢،١٥٤
	خنزير	١			٢،١٥٤
المتن	بيت شباب	١			٢،١٥٤
	المتين				
	الدكوانة			١	٤،٨٠٨
	النبعة - كرنتينا		١		٤،٨٠٨
	الضبية		١		٤،٨٠٨
الشوف	برجا	١			٢،١٥٤
	بتلون	١			٢،١٥٤
	الدامور	١			٢،١٥٤
	المختارة	١			٢،١٥٤
	نيحا	١			٢،١٥٤
	دير القمر				
	شحيم		١		٤،٠٨٦
المجموع		١١	٥	١٢	١٠١،٨٢٠

لبنان الشمالي

قضاء	اسم الموقع	المدارس المقترحة: صغرى (٤٠٠ تلميذ)	وسطى (٨٠٠ تلميذ)	كبرى (١٢٠٠ تلميذ)	الكلفة التقديرية (الاف الدولارات)
عكار	العبدة	١			٢،١٥٤
	حكار العتيقة	١			٢،١٥٤
	حلبا		١		٤،٠٨٦
	القبيات	١			٢،١٥٤
	تل الحياة	١			٢،١٥٤
	المباركية	١			٢،١٥٤
	مشمش	١			٢،١٥٤
	تكريت	١			٢،١٥٤
	وادي خالد	١			٢،١٥٤
الضنية	البترون				
	دوما				
	تولا	١			٢،١٥٤
بشري	بشري	١			٢،١٥٤
الكورة	اميون	١			٢،١٥٤
	انفه - شكا		١		٤،٠٨٦
طرابلس	بخعون		١		
	طرابلس - الميناء			٢	٩،٦١٦
	القلمون		١		٤،٠٨٦
	دير عمار				
	المنية	١			٢،١٥٤
	السفيرة - جبد الضنية	١			٢،١٥٤
زغرتا	زغرتا - رشعين	١			٢،١٥٤
المجموع		١٤	٤	٢	٥٦،١١٦

مشروع المدارس المهنية و التقنية
البرنامج المقترح

معهد تكنولوجي | مركز تدريب | مدرسة قائمة | مدرسة منشأة بمرسوم

لبنان الجنوبي

قضاء	اسم الموقع	المدارس المقترحة: صغرى (٤٠٠ تلميذ)	وسطى (٨٠٠ تلميذ)	كبرى (١٢٠٠ تلميذ)	الكلفة التقديرية (الاف الدولارات)
بنت جبيل	بنت جبيل				
	تبنين		١		٤،٠٨٦
حاصبيا	حاصبيا	١			٢،١٥٤
جزين	عرمتي	١			٢،١٥٤
	جزين				
مرجعيون	مرجعيون	١			٢،١٥٤
	مركبا	١			٢،١٥٤
النبطية	الدوير	١			٢،١٥٤
	حيباع	١			٢،١٥٤
	كفرصير	١			٢،١٥٤
	النبطية			١	٤،٨٠٨
صيدا	صيدا			١	٤،٨٠٨
	القازية		١		٤،٠٨٦
	عنقون	١			٢،١٥٤
	المروانية	١			٢،١٥٤
	الصرفند	١			٢،١٥٤
	الخرايب	١			٢،١٥٤
صور	جويا		١		٤،٠٨٦
	قانا		١		٤،٠٨٦
	صور			١	٤،٨٠٨
المجموع		١١	٤	٢	٥٤،٤٦٢

البقاع

قضاء	اسم الموقع	المدارس المقترحة: صغرى (٤٠٠ تلميذ)	وسطى (٨٠٠ تلميذ)	كبرى (١٢٠٠ تلميذ)	الكلفة التقديرية (الاف الدولارات)
بعلبك	بعلبك				
	بدنايل		١		٤،٠٨٦
	بزيتال	١			٢،١٥٤
	دير الاحمر	١			٢،١٥٤
	عرسال	١			٢،١٥٤
	النبي عثمان	١			٢،١٥٤
الهرمل	الهرمل	١			٢،١٥٤
راشيا	راشيا الوادي	١			٢،١٥٤
البقاع الغربي	عزة	١			٢،١٥٤
	جب جنين	١			٢،١٥٤
	الخيارة				
	مشغرة				
زحلة	قب الياس			١	٤،٨٠٨
	رياق	١			٢،١٥٤
	زحلة		١		٤،٠٨٦
المجموع		٩	٢	١	٣٢،٣٦٦

٥ . ٤ - التوزيع الجغرافي

احجام المدارس

مدرسة صغيرة : ٤٠٠ تلميذ

مدرسة وسطى : ٨٠٠ تلميذ

مدرسة كبيرة : ١٢٠٠ تلميذ

مدرسة منشأة بمرسوم

مدرسة قائمة

حلبا الموقع المقترح للمدرسة الجديدة / موقع المدرسة القائمة

حدود المحافظة

حدود القضاء

إسم القضاء

عدد السكان (الاف)

مشروع المدارس المهنية و التقنية

الخريطة المدرسية

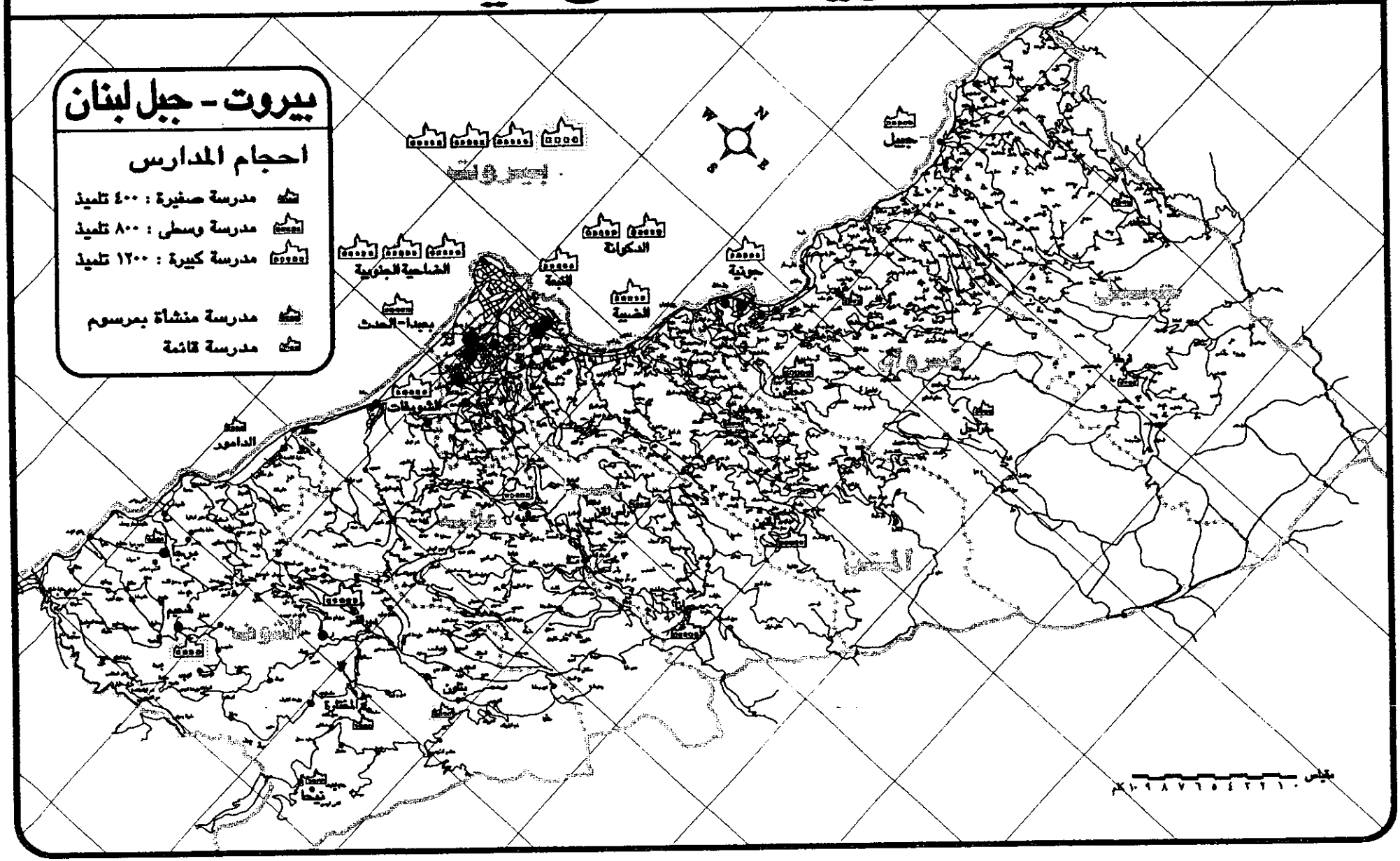

مشروع المدارس الآمنة والمعدة
الخريطة المدرسية

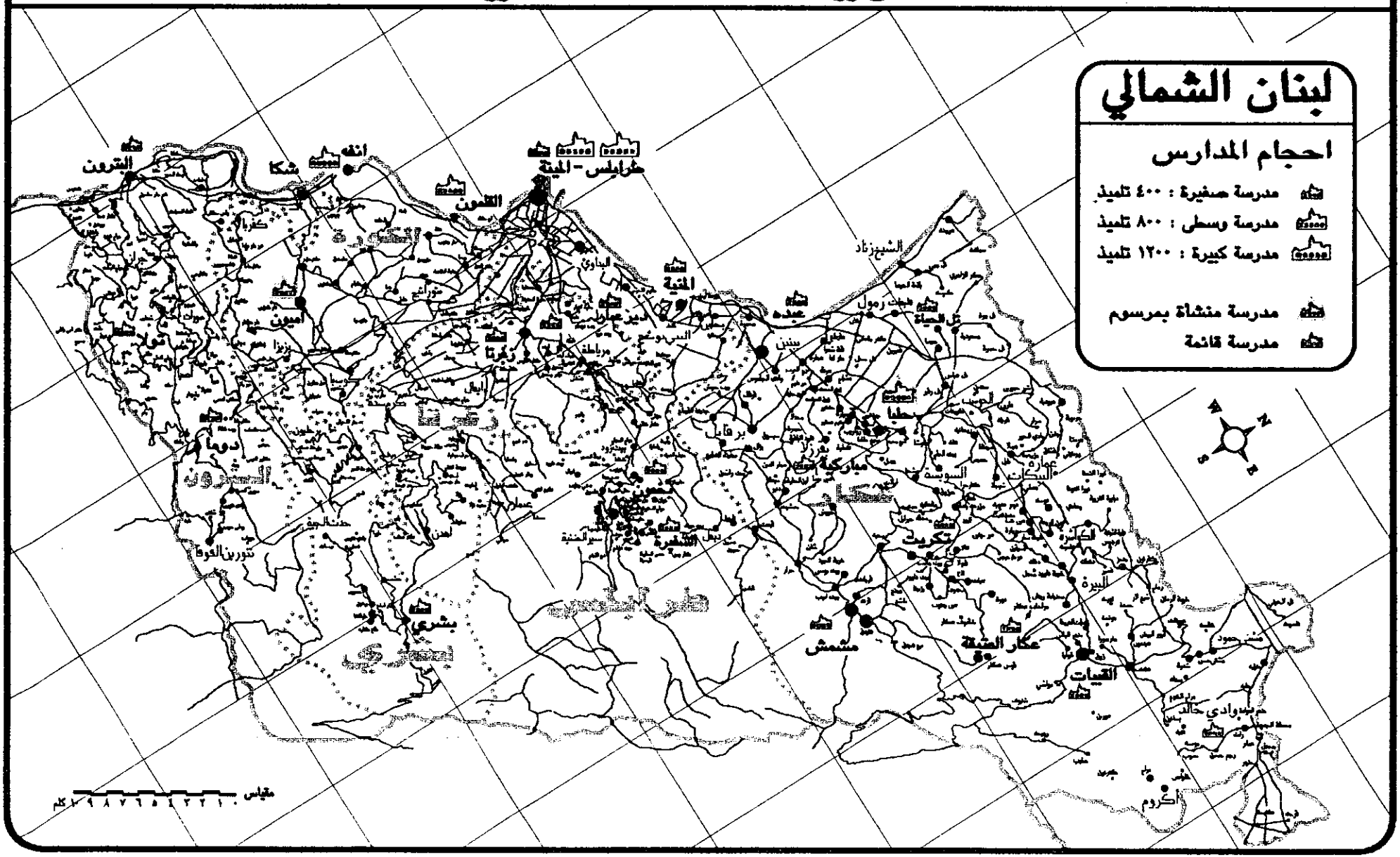

مشروع المدارس المهنية و التقنية
الخريطة المدرسية

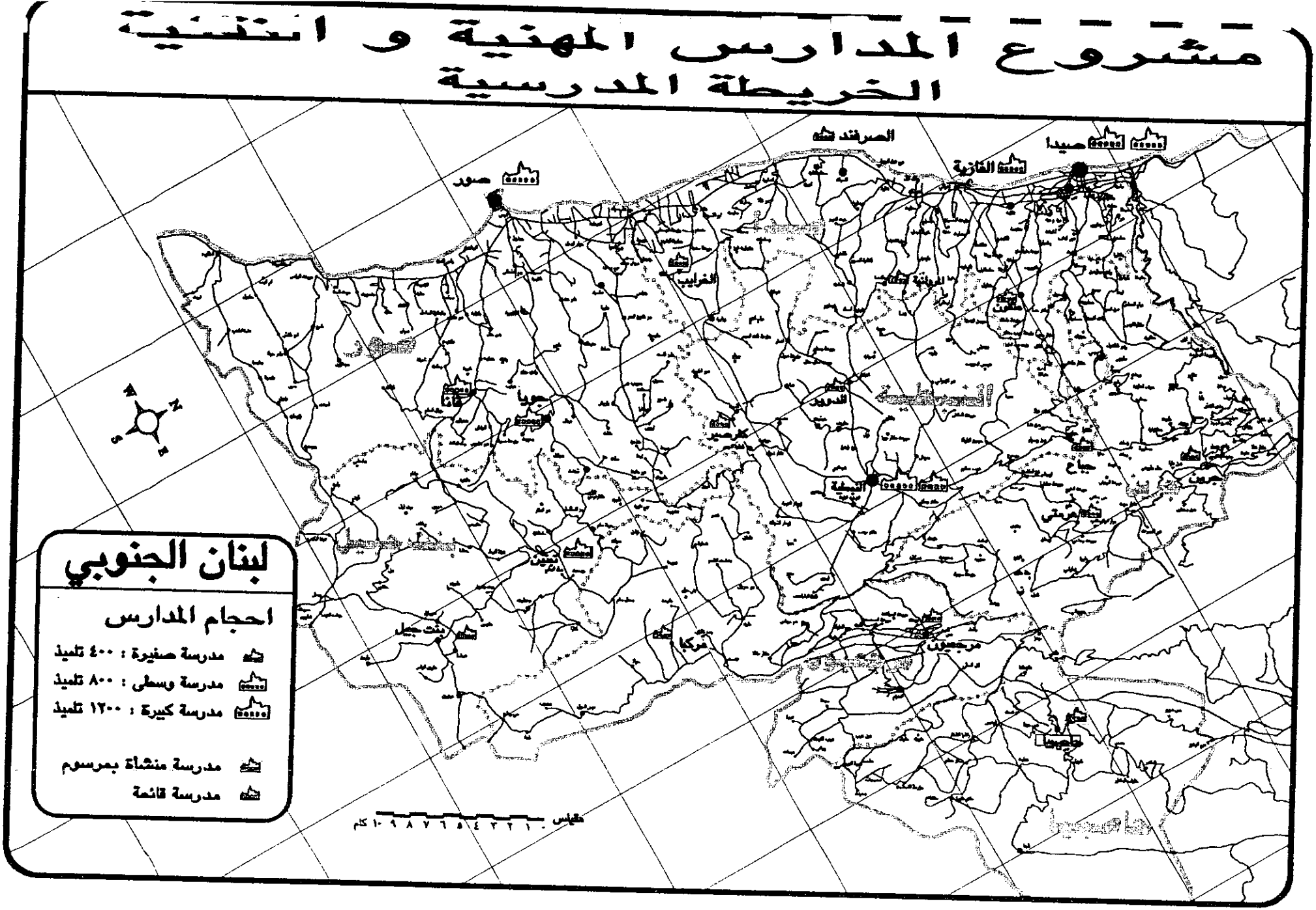

مشروع المدارس المهنية و التقنية
الخريطة المدرسية

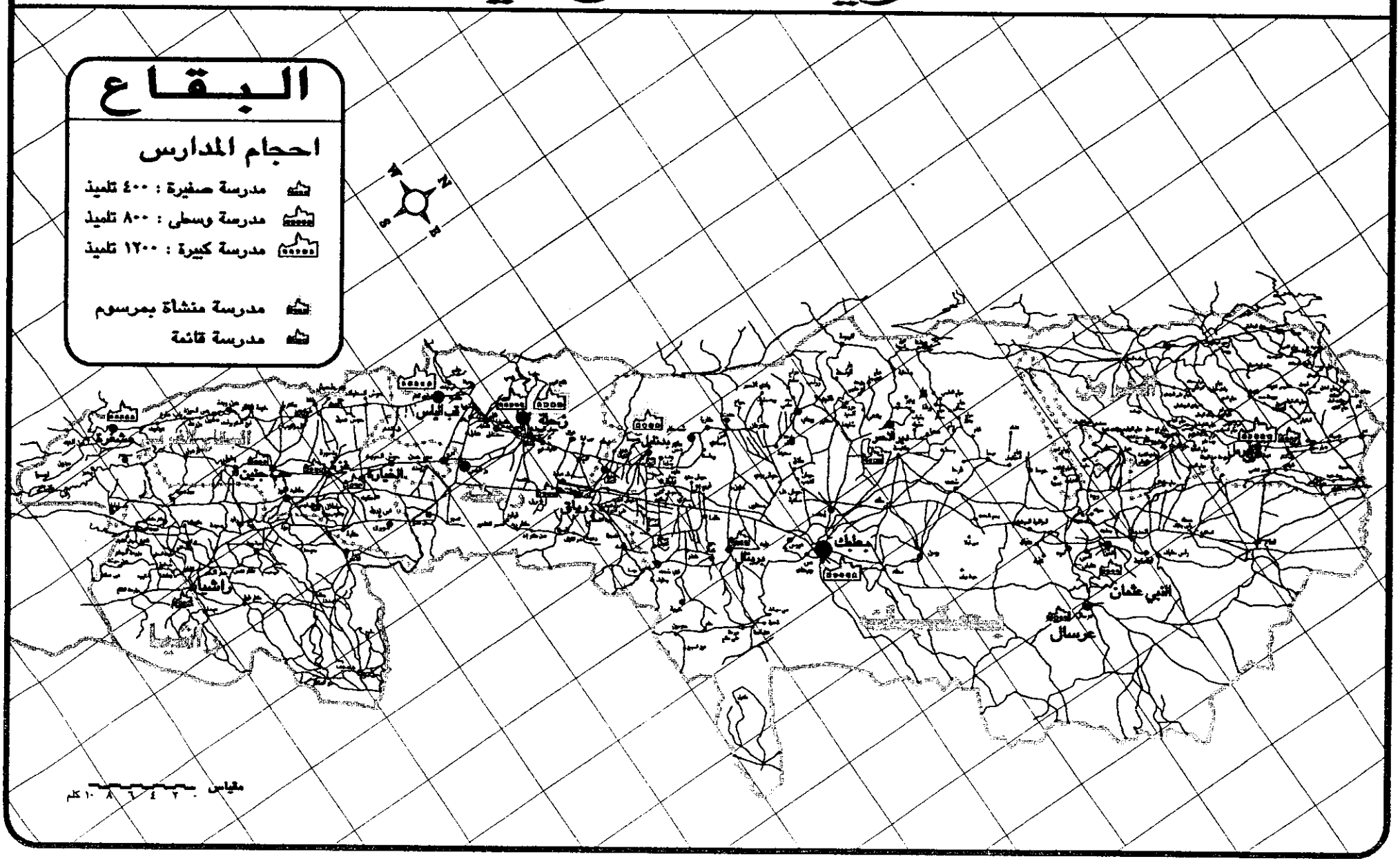

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

ملحق: إطار تنفيذ المشروع

١ - الجهة المستفيدة: وزارة التعليم المهني والتقني

٢ - الجهة المنفذة: مجلس الإنماء والإعمار